

PROVISIONAL

A/PV.2299
26 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر صحفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين

والتاسعة والتسعين

المنعقدة بالمتر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٢٦ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٣٠

الرئيس : السيد بانندا (زامبيا)

(نائب الرئيس)

ثم : السيد فيريست (هايتي)

(نائب الرئيس)

مواصلة نظر البند (٢٥) من جدول الأعمال :

— اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكيبوديا :

(أ) مشروع القرار A/L.733 and Add.1 and 2

(ب) مشروع القرار A/L.737/Rev.1

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

متابعة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال

اتقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا .
 (أ) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : أفغانستان ، ألبانيا ، بوروندي ، تشاد ،
 توفو ، الجزائر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
 العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، داهومي ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ،
 السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غامبيا ، غينيا -
 الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فولتا العلية ، كوت ديفوار ، الكونغو ، مالاو ، مالي ، مدغشقر
 مصر ، موريتانيا ، النيجر ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .
 (A/L.733 and Add. 1 and 2)

(ب) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : استراليا ، اندونيسيا ، أوروغواي ، باراغواي ،
 بربادوس ، بوليفيا ، تايلند ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، سنغافورة ،
 غرينادا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، ماليزيا ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ،
 اليابان (A/L.737/Rev.1).

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : قبل أن أعطي الكلمة لأول متحد ، أود أن أذكر السادة
 الأعضاء بأن قائمة المتحدثين سوف تقفل في الساعة السادسة بعد الظهر.

السيد كيلاني (الجمهورية العربية السورية) : منذ أن نالت كمبوديا استقلالها عام ١٩٥٣ ،
 بدأت تسلك سياسة مستقلة ، سلمية غير منحازة ، ورفضت أن تسمح باقامة منشآت وقواعد عسكرية
 أجنبية فوق أراضيها . ولم تقبل أن تنضم الى أى حلف عسكري ، سوى أن هذه السياسة القائمة على
 مصلحة الشعب الكمبودي ، لم تكن تعنى برضا الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت أن تجرّ
 الدولة الجديدة الى الانضمام الى منظمة حلف جنوبي شرقي آسيا ، وهكذا أصبحت كمبوديا هدفا
 للمؤامرات والمناورات والهجمات على حدودها ، تنظمها وتنفذها الامبريالية الأمريكية وحكومة
 سايفون العميلة . واستمرت هذه المؤامرات والمناورات ، حتى استطاعت ايجادها أن تقيم في
 العاصمة فنوم بين نظاما عميلا ، وهكذا كانت مؤامرة ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، تدخلا أجنبيا في

الشؤون الداخلية لدولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة ، ولم تكن حركة داخلية سرقة ، كما تدعي حكومة لون نول اللاشرعية ، وأكبر دليل على ذلك ، الانتفاضة الشعبية العفوية التي قابل فيها الشعب الكمبودي الحركة الانقلابية والنظام الذي أقامته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، فقد أدت تلك الانتفاضة الى مقتل الآلاف من المتظاهرين ، برصاص الطخمة الدكتاتورية التي اغتصبت الحكم من السلطة الشرعية ، وكانت النتيجة ، ان اشتعلت نار الثورة في البلاد ، وقامت الحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا ، لتقود الشعب الشاغر في سبيل حريته واستقلاله ، فتعرضت البلاد الى غزو عسكري أميركي كاسح ، وغارات جوية كثيفة ، قدرت قوة القنابل التي أسقطتها على سكان البلاد ومنشآتها بما يعادل ٦ قنابل من القنبلة النووية التي ألقيت على هيروشيما . هكذا تم غزو كمبوديا ، وهكذا تم قلب حكومتها الشرعية .

وحينما تبحث الجمعية العامة ، القضية الكمبودية ، فإنها أبعد ما تكون عن التدخل في شؤون الشعب الكمبودي ، أو عن فرض شكل معين من أشكال الحكم عليه ، فالمبدأ الأساسي في هذا البحث ، هو احترام ارادة هذا الشعب ، وسيادته واستقلاله ، وانطلاقاً من هذا المبدأ ، تنحصر القضية الكمبودية في مجال الأمم المتحدة ، في وضع حد نهائي للتدخل الأجنبي في شؤون الشعب الكمبودي .

ذلك التدخل ، الذي تمثل باعتداءات متتالية ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، بلغـت ذروتها في غزو الأرض الكمبودية في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٠ ، وأدت الى اجراء انقلاب أطاح بالحكومة الشرعية ، في ربيع عام ١٩٧٠ ، ولا يزال هذا الوضع اللاشعري ، الناتج عن تدخل وفــزو عسكري أجنبي ، مستمرا حتى اليوم . والصراع الذي تشهده الأرض الكمبودية اليوم ، ليس حربا أهلية ، وإنما هو صراع بين قوى الشعب الساعي الى التحرر والاستقلال . وبين قوى الغزو والاحتلال الأجنبي . وما نظام حكم لون نول Lon Nol ، سوى واجهة عذيلة ، ظن المحتل أنه يختبئ وراءها ، ليحقق أغراضه ، ويظهر الصراع وكأنه حرب أهلية .

لقد استطاع الشعب الكمبودي بعد أربع سنوات ونصف السنة من النضال ، بقيادة الحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا ، التي يرأسها سيهانوك ، أن يحقق سلسلة من الانتصارات والانجازات ، في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والديبلوماسية ، فقد تم تحرير أكثر من ٩٠ في المائة من الأرض الكمبودية ، يقطنها ٨٥ في المائة من الشعب الكمبودي البالغ ٧ ملايين . ويعترف بالحكومة الملكية للاتحاد الوطني أكثر من ٦٠ دولة ، منها ٥٨ دولة عضوا في الأمم المتحدة ، ولقد اشترك رئيس الدولة سيهانوك ، كمضو أصيل ، في مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز ، الذي انعقد في الجزائر في ايلول / سبتمبر من العام الماضي ، واشتركت فيه أكثر من سبعين دولة .

ان وجود الحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا ، فوق الأراضي الكمبودية المحررة ، لهو الدليل على استمرار وجود الدولة الكمبودية ، بحكومتها الشرعية ، ومؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية في مختلف المستويات . ان لجان الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا ، التي تنتخب بصورة حرة ديموقراطية ، تدير البلاد في مختلف تقسيماتها الادارية والسياسية . ان الأرض الكمبودية ، تشكل وطننا واحدا متكاملا ، تمارس حكومة سيهانوك عليه وفيه ، صلاحياتها ومسؤولياتها في جميع المجالات ، ضمن اطار امكانيات الشعب الكمبودي .

وفي مقابل هذا النظام الوطني ، يقوم في مدينة بنوم بن Phnom Penh نظام لاشعري عميل ، يعيش على معونات يتلقاها من الولايات المتحدة ، في جميع المجالات ، العسكرية والسياسية ، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويبلغ حجم هذه المعونات حدا اذا انقطعت الولايات المتحدة عن تقديمه ، فان هذا النظام اللاشعري سيسقط من ذاته ، من دون أى ضغط عليه .

حينما نبحث في القضية الكمبودية ، لاشك أن أعضاء هذه الجمعية الموقرة - أو معظمهم - على الأقل - متفقون على مبادئ عدة . أولها احترام ميثاق الأمم المتحدة ، وتجنبيه الانتهاك والخرق ، وثانيها احترام مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ، ومنع الاعتداء على هذا الحق ، وثالثها الرغبة في تمكين الشعب الكمبودي من أن يعيش موحدًا ، مستقلاً في وطنه الموحد .

وانطلاقاً من هذه المبادئ ، فإن استمرار الاعتداء على كمبوديا وشعبها ، من قبل قوى أجنبية ، أمر يرفضه الميثاق ويدينه ، لأنه ضد مبدأ حرية الشعوب واستقلالها ، وضد مبدأ حق تقرير المصير ، وحتى يتمكن الشعب الكمبودي من ممارسة حقه هذا بدون أي تدخل أو ضغط خارجي ، قامت حكومة جبهته الوطنية ، بقيادة نضاله الذي حقق انتصارات وإنجازات ، تعبر عن ارادته في استعادة حقوقه في مختلف المجالات ، وبخاصة في المجال الدولي ، حيث يدعي نظام لون نول Lon Nol حق تشييل هذا الشعب . وهو ادعاء باطل من وجهة نظر القانون الدولي ، ومن وجهة نظر الواقع القائم اليوم .

لقد حان الوقت لتصحيح هذا الوضع غير القانوني . وحان الوقت الذي تعيد فيه الأمم المتحدة إلى الحكومة الشرعية لكمبوديا ، مقعدها الذي تستحقه في المنظمة العالمية ، والذي يشغله نظام لون نول Lon Nol ، بصورة لا قانونية ، ومخالفة لمبادئ الميثاق وروحه .

السيد كيوكي ليم (جمهورية خمير) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية كمبوديا ، قد أسف عندما بلغه نبأ وفاة السكرتير العام السابق السيد أوثانت . لقد كان رجلاً حكيماً بكل معني الكلمة ، يشرف بلاده بورما ، ويشرف أيضاً آسيا والعالم بأسره ، وقد تميّز بشقافة رفيعة وبأدب جم ، وبخبرة واسعة بالسياسة وبكل من يقوم برسمها . لذا فقد لعب دوراً قيادياً ، إذ أن الثقة التي وضعت فيه مكنته من أن يلعب الدور الذي نعرفه عنه ، دور من يوفق بين من يختلفون في الرأي .

اننا نعرب عن تعازينا لعائلته ، وللأشقاء في بورما ، ولمثلي جمهورية بورما الديمقراطية ، نعرب لهم عن شعور الحزن الذي تشعر به حكومة كمبوديا ووفدها . ان المجتمع الدولي وشعب بورما وآسيا والعالم ، افتقدوا فيه أحد أبرز أبنائهم .

يوم ٩ أكتوبر ، من فوق هذه المنصة وجه رئيس وزرائنا نداءً الى الدول الأعضاء في هذه المنظمة داعياً أياها الى استخدام نفوذهم السياسي والمعنوي لاعادة السلام الى كمبوديا . انه هدف من أهداف هيئة الأمم المتحدة ، هو هدف على المنظمة حتى تطبق مبادئها أن تعمل على تحقيقه .

وهي تستطيع ذلك لأن شعب كمبوديا يشعر باحترام بالغ ويكن كل احترام لهذه المؤسسة التي تعمل على حماية السلام في العالم ، ويتوقع شعب كمبوديا من هذه المنظمة نفس هذه الخدمة التي أبدتها في مناسبات أخرى أن تفتح الطريق، عن طريق توصياتها ليجاد حل وتسوية عادلة لمشكلة كمبوديا .

على هيئة الأمم أن تفعل ذلك لأن استمرار الحرب العنيفة في بلادنا انما سوف يتمددى حدودها بحيث تشمل هذه الحرب منطقتنا بشبه القارة مهددة بذلك سياسة الوفاق التي تمارسها الدول الكبرى .

على هيئة الأمم المتحدة أن تحقق ذلك أيضا لأن شعبنا السلمي انما يعاني منذ حوالي ٥ سنوات آلاما لا يستحقها . مئات من الآلاف من مواطنينا قتلوا أو جرحوا ، ٢ مليون من المزارعين وسكان الريف في بلادى تركوا ممتلكاتهم هربا من القتال ولجأوا الى المناطق التي تسيطر عليها حكومتنا . ان الدمار المادى ولست في حاجة الى أن أذكر ذلك واسع النطاق وامكانياتنا للتدخل وللانقاذ محدودة ازاء كارثة كهذه .

كيف اذن ازاء هذا الشعور بالقلق والالام التي لا تستطيع حكومتنا دائما لافتقارها الى الامكانيات أن تزيله ، كيف يمكن ألا تتمسك حكومتنا بالصلح وبالسلام ؟ ما من شخص في صفوفنا ابتداءً من رئيس الجمهورية حتى الوزراء حتى المواطن المتواضع ، ما من شخص في اعتقادي حتى من الناحية الأخرى بخلاف بعض المتحمسين لا يفكر بشعور من الخوف في خطورة المواجهة العسكرية التي يمكنها أن تهرق الأمة وأن تجعلها تقع فريسة للاستعمار في كافة صوره .

ولعلمنا أنه في المناطق التي يسيطر عليها العدو ويوجد شعور بكراهية الحرب ، ويوجد شعور بالتطلع الى السلام العادل ، ونعتقد أنه بتشجيع من هيئة الأمم المتحدة فان مواطنينا الذين ابتعدوا عنا مؤقتا سوف يلتقون بنا في نفس الطريق ، وفيما يخصنا نحن على أتم استعداد

للاقتراب منهم ولمعاملتهم كأخوة دون أن تشير الماضي بيننا وبينهم نحن على استعداد في إطار مجتمعنا الوطني وفي وظائف الدولة وفي الجيش وفي الحكومة على استعداد لتخصيص المكان الذي يستحقونه .

أزاء هؤلاء الوطنيين الذين يعلنون حب الوطن على الأحزاب والمذاهب وأطماعهم الشخصية نمد يدا شريفة صادقة حتى نستطيع اذا رغبوا سويا أن نقيم كمبوديا من جديد على أساس ديمقراطي مبني على العدالة والاخاء والصداقة .

هذا هو الأسلوب الذي نستخدمه أزاء من هم في الجانب الآخر ، ما هورد المتحدثين باسم الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ؟ انهم يقولون لنا :

" لن تكون هناك اتصالات ولا مناقشات ولا مفاوضات بيننا وبينكم . سنكافح لمدة . (سنوات أو عشرين سنة اذا لزم الأمر حتى نقضيكم عن الحكم " .

ان اصرارهم وعنادهم يفسر بأنهم يعتقدون بأن هيئة الأمم المتحدة سوف تقدم لهم قرارات حاسمة هذه السنة بحرماننا من حقوقنا الشرعية ، وان واجهوا الفشل على الصعيد العسكري وان يلاحظون أن سكان المناطق التي يسيطرون عليها يعارضون الحرب التي لا نهاية لها وان يحاولون منع من يخرجون عن صفوفهم ، انهم يكررون لمواطنينا أنهم سوف يحتلون المقعد الذي نشغله الآن في هيئة الأمم المتحدة وأن نظام حكم لون نول سيقرب وأن النصر قريب ، وأن السلام سيعود .

هذه الحجج التي يستخدمونها لاقتناع هيئة الأمم المتحدة بفضل أصدقائهم في هذه الجمعية لا فائدة منها ، فان أغلبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة تسعى الى اقرار السلام في كمبوديا . ان مهارة أعدائنا الذين يحاولون اقناع بعض الدول التي لا تعلم ما هي الأوضاع في بلادنا ، يحاولون اقناعهم بأن دخول الحكومة الملكية كمضو في هيئة الأمم المتحدة سوف تؤدي الى سقوط نظام الحكم الجمهوري والى عودة السلام في بلادنا .

ان هذا التأكيد ليس الا مجرد تنبؤ غير مبني على أى أساس ، وقد ذكر أحد مثلي دولسة عربية كبرى في العام الماضي عند مناقشة موضوع كمبوديا " لا يهم أن يتم التصويت على مشروع القرار المقدم من ٣٣ دولة مرة أخرى هذه السنة وان الحرب سوف تستمر " .

ان جمهورية خمير تعرضت لعدة غارات منذ أربع سنوات . ولكنها لم تتراجع ، وسوف تواجه مصاعب جديدة بنفس العزم وذلك بفضل ولاء جيشها ، وتفهم شعبنا وتأييد العدد الكبير من أصدقائنا في القارات الخمس . اذا انتهكت هيئة الأمم المتحدة مبادئ ميثاقها وقبلت كعضو مثلي الحكومة الذين كانوا في المنفى ، فان ذلك لن يشني شعب خمير عن رغبته في العيش تحت نظام لا يفرض عليه من الخارج . وفي هذه الحالة فان الحرب ستطول وستصبح أكثر ضراوة وسوف تزداد امكانية التدخل الأجنبي .

اسمحوا لي أن أشير الى الألاعيب التي مارسها بعض أعدائنا في ايجاد أفكار خاطئة . منذ سنة ١٩٧٠ ، حتى حصل البعض على تأييد الحكومات التي أبدت التردد حتى الآن ، حاولوا ابراز فكرة جبهة الفونج ، أي الجبهة المتحدة الوطنية لكمبوديا . ربما تذكر البعض أن مثلي الفونج في مؤتمرات عدم الانحياز في دار السلام في تنزانيا ولوزاكا في زامبيا وجورج تاون في غيانا قالوا أنه في خلال بضعة أيام فقط سوف تدخل قوى التحرير بنوم بن ، وأعلنوا ان هذه هي العملية الهجومية الحاسمة . ذل هذه التأكيدات في سنة ١٩٧٠ أو ١٩٧١ أو ١٩٧٢ أو ١٩٧٣ أو ١٩٧٤ ثبت عدم صحتها . أحد زملائنا في كلمته التي أدلى بها في العام الماضي تنبأ بأن الأمر لا يتعلق بأن نعرف ما اذا كان لون نول سوف يبقى على سلطته غير المشروعة في حدود مدينة بنوم بن . ولكن الأمر يتعلق بالمدة التي سيحتاج اليها حتى يهرب ويلجأ الى دولة من أحسنوا اليه . ولكنه كان على خطأ لأنه سيلاحظ بعد ١٢ شهرا أن رئيس جمهوريتنا يبقى في مكانه وأن نفوذ وسلطة حكومته تعدت ما أسماه حدود العاصمة .

بالنسبة لبنوم بن ، ان أعدائنا لم يصدقوا القول . فمنذ ٤ سنوات أعلن الشيوعيون الكمبوديون أنه سيتم الاستيلاء على بنوم بن . وبعد مؤتمر الجزائر يوم ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٧٣ ، أعلن الأمير سيهانوك لجريدة " الجارديان " أن : لون نول قد يتمكن من البقاء لسنوات طويلة في بنوم بن . وللأسف لا نستطيع أن نسيطر على المدينة في هذه السنة ولا في السنة المقبلة ولا قبل عدة سنوات . وهذا يدعوني الى أن أعدد معالم الأوضاع العسكرية . في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، زود رئيس وزرائنا والقائد الأعلى للقوات الوطنية في كمبوديا الصحف ببيانات عن العمليات العسكرية في فترة الجفاف وفي فترة الأمطار . وأثبت أن أعدائنا قد واجهوا الفشل في عدة مثل .

ومن جانبنا ، ان قواتنا قد أثبتت عزمها على الدفاع عن وطننا .
وأستطيع أن أعطيكم أرقام من هربوا ولجأوا الى المناطق التي نسيطر عليها - ٣٤٧ .٠٠٠
خلال العشرة أشهر الأولى في سنة ١٩٧٤ . أما من انتقلوا الى الجانب الآخر فعددهم صفر
تقريبا .

منذ بداية العمليات العسكرية ، أكثر من ٢ مليون شخص في موجات متلاحقة حاولوا الهرب
للابقاء على حياتهم وحریتهم .

ان حكومة جمهورية كمبوديا ان كانت ترضى عن هذه النتائج التي تسمح لنا بتأكيد أملنا في
الانتصار العسكري ، لا تود أن تواصل هذه المواجهة العسكرية التي تؤدي الى اسالة دماء مواطنينا
من الجانبين . والآن بعد أن تحسنت الأوضاع ، وبعد أن أثبتنا للعدو أنه لا يستطيع أن يكسب
الحرب ، فان حكومتنا تعتقد أن الشروط الموضوعية لقرار السلام العادل موجودة . وهناك عدد
كبير من المحاربين من الجانب الآخر يعتقدون ذلك أيضا . ولكنهم اذا لم يستطيعوا اقناع قادتهم
بأن الوقت قد حان ، لكي يعدلوا عن عنادهم وموقفهم فانهم أنفسهم لن يترددوا في اجراء اتصالات
مع الجمهوريين من أجل وضع نهاية للمقاتل .

بالرغم من الدعاية الموجودة ، ان الدال يعلم ماهي الحقيقة بالنسبة لقوات الاحتلال الأجنبي
الموجودة في بلادنا . ولكن هذه الحقيقة غير معروفة على غير وجه في الخارج . هناك بعض الدول
التي لا تعتقد أن لدينا قوة أمريكية في بلادنا بصورة دائمة . وأحد القادة الشيوعيون الكمبوديون
ذكر رقم " ٤٠٠٠ " مستشار عسكري أمريكي . وهذا غير صحيح ، وأنا أؤكد رسميا أنه يوجد أقل من
٢٠٠ مواطن أمريكي في جمهورية خمير بما في ذلك من يعملون في السفارة الأمريكية . ولقد كان هناك
ليس مقصود بين جمهورية خمير ودول أخرى .

وأنا أكرر هنا العرض الذي قدمه رئيس حكومتنا السيد لونج بوريت يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر الماضي ، والذي يقضي بتشكيل بعثة لهيئة الأمم المتحدة تستطيع أن تتحقق من الأوضاع في بلادى وتبين الحقيقة بالنسبة للقوات الأمريكية التي يدعى أنها موجودة لدينا ، والتي يتهمنا العدو باستضافتها . من يعارضوا في ارسال مراقبين من قبل هيئة الأمم المتحدة ويواصلون ادعائهم ازاننا ، انما سوف يثبتوا أنهم لا يريدون أن تظهر الحقيقة فيما يتعلق بهذا الموضوع . اننا نتحدى أعداءنا الذين ينشرون الأكاذيب وندعوهم الى فتح المناطق التي يشرفون عليها أمام مندوبي هيئة الأمم المتحدة . فاذا سمح لهم بالدخول في هذه المناطق فسوف يتبينوا أين توجد القواعد ومعسكرات التدريب والمستشفيات والمصحات ، الى غير ذلك ، وأين توجد القوى الأجنبية .

والآن سوف أنتقل الى جانب آخر لمشكلة كمبوديا على الصعيد النفسي والسياسي . لقد قيل لكم ورد أكثر من مرة أن الحكومة الملكية المزعومة تسيطر على ٩٠ ٪ من أراضي كمبوديا وعلى ٨٠ ٪ من مواطنيها . عندما نقرأ هذه الأرقام ونستمع الى من يرددوها نجد أن هناك من يعتقد أن حكومة جمهورية كمبوديا لم تعد تسيطر الا على العاصمة وعلى عدد بسيط من المدن التي لا يسكنها أكثر من مليون شخص . واذا كان هذا صحيحا ، كيف اذن توجد حتى الآن جمهورية كمبوديا ؟ اذا كانت أماكم خريطة لكمبوديا ، للاحظتم أنه في الشمال وفي الشمال الشرقي توجد أربعة مقاطعات توجد بها غابات ومرتفعات . هذه المقاطعات كان عدد سكانها قليل . فيما مضى - تحت نظام الحكم القديم - لم تكن الحكومة تمثل الا بواسطة عدد بسيط من الموظفين ومن العسكريين الذين يحتلون أماكن عسكرية محدودة . قبل سنة ١٩٧٠ فان أهالي فيتنام الشمالية كانوا قد تسللوا الى المنطقة وأوجدوا فيها قواعدهم ومنعوا جيش كمبوديا من الاقتراب منها ، وكانوا يطلقون النار على ممثلي الحكومة الذين يقومون بجولات تفتيشية . وفي سنة ١٩٧٠ ، ان شعر بعض مواطنينا بعدم امكان مقاومة هذا الوضع فقد لجأوا الى دول مجاورة : لاوس وفيتنام الجنوبية . وأصبح أهل فيتنام الشمالية هم الذين يحتلون مناطق شاسعة .

ان الشيوعيين الكمبوديين يؤكدون أنهم يسيطرون على المقاطعة الموجودة في جنوب شرقي البلاد بالقرب من حدود فيتنام الجنوبية . صحيح أن لديهم قوات بسيطة هناك ونواة ادارية

صغيرة ، ولكن ما هو مدى سلطاتهم اذا أخذنا في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية التي تشكّلها هذه المنطقة للفيتناميين .

ان جزءاً كبيراً من الأراضي التي يدعي الشيوعيون الكمبوديون أنهم حرروها ، واقعة تحت سيطرة الشيوعيين الفيتناميين . ومنطقة كارياموم في جنوب شرقي البلاد هي الوحيدة الواقعة بالفعل تحت سيطرة الشيوعيون الكمبوديين .

يبقى من كمبوديا سهول ومناطق الأنهار والبحيرات ، وهي ما نسميه الجزء المفيد في كمبوديا ، وهي واقعة - بشبه الاجماع - تحت سيطرة حكومتنا . في بعض المناطق التي نسيطر عليها تقع هجمات للشيوعيين الكمبوديين . وعند ما يتقدم أعداؤنا بضع كيلومترات الى الأمام ، يعلم ذلك العالم بأجمعه ، ولكن عند ما نرد القوات المعادية فاننا لا نعلن ذلك .

بالنسبة لشعب كمبوديا الذي يعيش في المناطق التي نسيطر عليها ، انهم يكونون ثلاثة أرباع شعب كمبوديا ، وأؤكد ذلك بعد ما أكده رئيس وزرائنا . ان في بنوم بن وضواحيها يسكن ٢ مليون ، وفي مقاطعة كاندال أيضا يوجد مليون ، وفي مقاطعة باتامبانج يوجد أيضا مليون . وفي المناطق الأخرى التي نسيطر عليها يوجد مليون ونصف . ان المناطق التي نسيطر عليها أهلة بالسكان ، بينما تلك التي يسيطر عليها أعداؤنا قليلة السكان . هذه هي الحقيقة التي كان من واجبي أن أعلنها .

بطبيعة الحال ، انكم تتوقعون مني أن أعلق على مشروع القرار الذي يطالب الجمعية العامة بالاعتراف بالحكومة الملكية للوحدة الوطنية التي يرأسها الأمير نورودوم سيهانوك رئيس الدولة كممثل شرعي وحيد لكمبوديا ولشعب كمبوديا . ونطالب أيضا من الجمعية العامة باقضاء جماعة لون نول عن المقعد الذي يشغلونه بصورة غير قانونية في الأمم المتحدة وفي جميع الهيئات المرتبطة بها .

عند ما يوجد نظام في الحكم لمدة أكثر من أربعة سنوات ، لا يمكن بصورة عامة مناقشة شرعيته ، فان هذه الشرعية تتبع من مجرد وجوده . ولأسباب لا تمت الى النواحي القانونية ولكن تمت الى السياسة ، هناك شعور عداوي ازاء جمهورية كمبوديا ، لذلك أعتقد أنه من واجبي أن أذكركم بالحقائق التالية :

أولا ، ووفقا للأمير نور دوم سـيـهـانوك :

" فان دستور كمبوديا يجعل من المستحيل اقالة رئيس الدولة بعد أن يتم تعيينه من قبل البرلمان . "

ولنرى ما يقوله دستورنا الملكي السابق في هذا الشأن .

ففي مادته الخامسة والثلاثين ينص على : " أن شخصية الملك مقدسة ولا يمكن انتهاكها " ولذلك ووفقا للقانون الالهي فانه لا يمكن للبرلمان أن يقلل الملك ، الا أنه في عام ١٩٥٥ قام سيهانوك بنفسه ، ولأسباب سياسية بالتنازل لصالح أبيه . وعلاوة على ذلك فقد وعد علانية أنه لن يقبل أبدا التاج . من البديهي أنه منذ اليوم الذي تنازل فيه بارادته عن العرش فان سيهانوك اذا كان قد بقي أميرا من صلة الدم فقد أصبح في نظر القانون مواطنا كباقي المواطنين لا يتمتع بأى من الامتيازات التي يمنحها الدستور لشخصية الملك .

ان هذا بديهي الى حد أنه في عام ١٩٦٠ ، بعد وفاة الملك سيوراماريت فان سيهانوك ، الذى رفض أن يبحث عن خليفة للملك ، قد شاء أن يعطي حكما قانونيا لسلطته التي كان يمارسها في الواقع بأن جعل البرلمان ينصبه رئيسا للدولة . ولم يعد في ذلك الوقت مقدسا ولم تكن من المستحيل انتهاك شخصيته بل كان منتخبا من قبل ممثلي الشعب . وان هؤلاء الذين منحوه السلطات كأن في امكانهم بطبيعة الحال أن يسحبوها منه اذا رأوا أن ذلك ضروريا . وكان سيهانوك في قمة سلطانه لم يأخذ في الاعتبار أن التفويض الذى منح له لم يكن في امكانه ممارسته الا بصورة مؤقتة في انتظار تعيين الحاكم الجديد . ولم يتم هذا التعيين أبدا . كذلك لم يفكر الأمير أبدا في أن يطلب من البرلمان تجديد مدة التفويض الذى كان قد منحه اياه . ولم يعد لدولة كمبوديا الا نظاما هوائيا .

ثانيا ، لقد اعترف الأمير بنفسه أنه : " منذ عام ١٩٦٠ أصبحت كمبوديا جمهورية في الواقع " . ونعلم أن سيهانوك قد رفض دائما - حتى عندما كان أميرا - أن يختار من بين أطفاله خلفا يجلس على العرش خوفا من أن يظهر في كمبوديا سلطة عليا توازي سلطته . وكان مقتنعا بأن من بعده فان الملكية سوف تختفي . ومع ذلك فلم تعلن الجمهورية الا في ٩ تشرين الأول / اكتوبر ، بعد سبعة أشهر من اقالة سيهانوك عندما أصبح من البديهي أنه يجب منح بلادنا نظاما أكثر تحديدا وتعريفا من النظام الذى لم يكن لا ملكية ولا جمهورية والذى كان سائدا في البلاد لأكثر من ١٠ سنوات . ان الأمير قد لفظ الملكية عندما تحالف مع الغرب لاستعادة السلطة وان نظام الجمهورية وحده الذى طالبت به طبقة الشباب والمميزون كان ممكنا .

ثالثا ، ان اقالة الأمير لم تتم كما يدعي هو بانقلاب عسكري . ان الجمعية الوطنية المنتخبة

عام ١٩٦٦ خلال الانتخابات التشريعية الوحيدة التي لم يختار فيها سيهانوك المرشحين والتي انعقدت مع مجلس المملكة قد صوتت بالاجماع على عزله عن العرش ، وكان الأمير غائبا ، وكانت وظيفة رئيس الدولة يقوم بها وفقا للدستور رئيس الجمعية الوطنية السيد شينج هينج . وقد احتفظ هذا الأخير بهذه السلطات بصورة مؤقتة حتى الانتخابات الرئاسية التي عقدت عام ١٩٧٢ ، والتي حصل فيها الماريشال لون نول على ٥٦ في المائة من الأصوات ، سابقا بذلك مرشحين آخرين وبعد ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ فان شبه اجماع الموظفين والعسكريين الكمبوديين كانوا مقتنعين بمشروعية عزل رئيس دولتنا السابق الى حد أنهم بقوا في وظائفهم يخدومون بولاء الحكومة والأمة .

رابعا وأخيرا ، فان الذين يدعون إعادة الحقوق المشروعة " لحكومة ملكية للاتحاد الوطني " في الأمم المتحدة عليهم أن يعرفوا أنه لا يمكن إعادة حق لم يوجد أبدا . ان حكومة كمبوديا التي كانت هنا في الأمم المتحدة قبل اعلان الجمهورية لم تكن الحكومة الملكية للاتحاد الوطني ولكن حكومة كمبوديا الملكية وعلى رأسها الأمير نورودوم سيهانوك ، وكان رئيس وزرائها المارشال لون نول — وكان جنرالا في ذلك الوقت — قد عينه الأمير بنفسه قبل اقالته بسبعة أشهر .

ما هو ان الأساس القانوني لما يسمى " بالحكومة الملكية للاتحاد الوطني " الذي يفرض علينا ؟ انني أود أن أوجه بصفة خاصة انتباه السادة الأعضاء الموقرين الى أن ما يسمى " بالحكومة السلطوية للاتحاد الوطني في كمبوديا " قد نشأت بعد عزل رئيس الدولة السابق من قبل البرلمان الكمبودي الذي سحب عن طريق تصويت اجماعي كل السلطات الشرعية التي كان يمارسها الأمير . وأشار علاوة على ذلك أن هذه الحكومة التي تدعي أنها تسيطر على كل الأراضي الا " بعض المناطق الموزعة " لم تنظم أبدا تصويتا أو انتخابات في المناطق التي تسيطر عليها . وعلى عكس ذلك فان حكومة جمهورية خمير قد استدعت المواطنين أربعة مرات الى الانتخاب والتصويت على الدستور من أجل انتخاب رئيس الجمهورية ، ومن أجل انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ، ومن أجل انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .

ان الأساس القانوني الوحيد لما يسمى " بالحكومة الملكية " هو القانون الالهي الذي يمنحه رئيس دولتنا السابق لنفسه بعد مرور ١٩ عاما من تنازله عن العرش . وهذا صحيح تماما الى حد أنه في يوم من الأيام وفي نوبة من الغضب مع وزراء حكومته الملكية الذين لا يأخذون آرائه في اعتبارهم واجههم الأمير بهذه الحقيقة :

"بدوني لما كنتم إلا من المتمردين على لون نول".

بينما نحن التزمنا الاعتدال في كل مانقول فنحن لانسمي الذين جاءوا من الجانب الآخر من المتمردين بالرغم من أنهم كذلك في نظر القانون . وبالرغم من كل الدماء التي نزفت وبالرغم من كل الكراهية التي نشأت عن هذه الحرب ، فاننا نؤمن ايماننا ثابتا بأن تصالح الطرفين ممكن وحتمي . عندما نكون من دم واحد وعندما نعطي مصلحة وطننا على كل شيء فلا يمكن أن نتصرف طويلا كأعداء . ففي إطار هذا الاعتقاد فاننا استقبلنا بارتياح مشروع القرار A/L.737/Rev.1 ، الذي قدمته ٢٣ دولة . ان هذا المشروع يطلب من الجمعية العامة واقتبس " أن تدعو بالحاح الأطراف الكمبودية الأصلية المعنية مباشرة باقامة مباحثات من أجل تسوية سلمية لمسألة كمبوديا تقوم على أساس احترام حقوق وسيادة شعب كمبوديا " . وهذا القرار يدعو أيضا الأمين العام " الى تقديم المعونة اللازمة للأطراف ، وألا يفعل أى شيء آخر قبل أن تتم دراسة نتائج جهوده من قبل الجمعية العامة في دورتها الثلاثين " .

وسوف أسمح لنفسني بأن أتوجه الى كافة الأمم الموقعة لأعبر لها عن امتنان حكومتي وشعب خمير ، في أى مكان وجد فيه بسبب الممارك . وانه ليسعدني بصفة خاصة أن ألاحظ أن الدول الكبرى في جنوب آسيا وفي الباسفيك ، والتي انضمت اليها دول أخرى محبة للعدالة والسلام قد فتحت الطريق أمام التسوية السلمية في بلادي .

أن مشروع الثلاث والعشرون دولة مشروع قيم ، وحكيم أيضا . ويرفضهم خلال معالجة مسألة تمثيل خمير في الأمم المتحدة أن يضحوا قرارا في الموضوع في أمر يتعلق بشعب خمير نفسه بذلك فانه يحترم تماما المبادئ الأساسية لمنظمتنا .

ان احترام الأمم المتحدة كما تعلمون كبير في البلاد الصغيرة كبلدي ، التي ترى في الأمم المتحدة الملجأ الطبيعي وترجو أن تستر سلطاتها . فاذا اختارت الجمعية العامة أن توصي الطرفين في خمير بأقامة مباحثات من أجل اعادة السلام والوفاق فان هذا القرار سوف يستقبل بارتياح وبأمل من قبل الأغلبية العظمى لمواطني . انه سوف يشجع تماما اعدادا كبيرة من كلا الجانبين ، الذين يلاحظون قسوة هذه الحرب وعدم جدواها . ويمكنهم بالتالي أن يضغطوا على زعمائهم لكي يطبقوا هذه التوصية .

ومن جانبنا ، فنحن جميعا من مؤيدي المناقشات دون شروط مسبقة مع الطرف الآخر . ولكن قد يؤكد البعض بأن زعماء الطرف الآخر قد رفضوا دائما أن يتفاوضوا معنا وأنهم لن يقرروا غدا كما حدث بالأمن ، أن يفعلوا هذا حتي اذا طلبت منهم الأمم المتحدة ذلك . ان وجهة النظر اذا عبر عنها سوف تستهين بأهداف الميثاق ولن تأخذ في الاعتبار الواقع في خمير .

هناك بالفعل لدى أعدائنا ، رجالا ذوو نوايا طيبة لا يؤيدون المواجهة المسلحة حتي آخر رجل كمبودي . سوف يفهم هؤلاء أنه من الصعب من الناحية الأدبية ومن المستحيل من الناحية القانونية أن نرفض احترام توصيات منظمتنا بعد أن أحلنا اليها مشكلة تمثيل خمير . وعندما نقبل حكما ، فيجب أن نخضع أمام قراره ، أيا كان . وانني لمقتنع أن هؤلاء الرجال ذوو النوايا الطيبة وهم أيضا من المواطنين سوف يكون عددهم كبيرا على الجبهة كي يرغبوا الايدلوجيين المتزمطين للتراجع في موقفهم وأن يمدوا أيديهم .

وأخيرا ، نجد العديد من المواطنين ، المدنيين والمحاربين ، الذين ملوا هذه الحرب

التي لا تنتهي وينتظرون بنفاز صبر اللحظة المباركة التي تخرج فيها بلادهم من العاصفة ، وحيث لا يخشى أحدا على حياته . وعندما سيفرفون أن الأمم المتحدة قد حاولت أن تضع حدا لمأساتهم ، فإني أؤكد لكم أنهم سوف يعبرون جميعا عن رغبتهم في قيام مفاوضات .

ان السلام بالنسبة للشعب الخميري — سلام قائم على التصالح وليس على الضغط — هو بين أيدي الجمعية العامة . ونأمل أن تقوم بالمهمة النبيلة الموكلة اليها ، وهي إعادة السلام الى دولة صغيرة عضو والى شعبها الميالم الذي لم يعرف الا الكثير من الآلام . ان الجمعية العامة بفضل روح الحكمة والعدالة التي تتميز بها يمكنها أن تساعد كافة الخميريين ذوى النوايا الحسنة ، أن يجتمعوا . ناسين الماضي ، لاعادة بناء وطنهم .

السيد ناكو (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان مشكلة اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكبوديا في الأمم المتحدة ، والتي تقوم الجمعية العامة بدراستها سررة أخرى تعتبر مسألة هامة وعاجلة وهي مرتبطة ارتباطا مباشرا بالحقوق المشروعة والثابت لدولة وشعب كمبوديا بأن يمثل في منظماتنا وكذلك مرتبط باحترام الميثاق والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة . وكما نعلم ، فان هذه المسألة الهامة ، والتي بدأ دراستها منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، قد أجلت الى هذا العام بسبب المناورات التي تحيكتها الولايات المتحدة الأمريكية . والجميع هنا يشهد ما حدث في العام الماضي ، وعلى وجه التحديد عندما قامت المناقشة في الجمعية العامة حول هذه المسألة ، فقد تم تقويض هذه الأعمال عن طريق مناورة اجرائية لتأجيل المناقشة .

من الواضح أن هذه المناورة كانت تهدف الى عرقلة الجمعية العامة من التصويت على مشروع القرار الذي تقدمت به ثلاث وثلاثين دولة عضو ، من بينهم بلدى ، والا يتخذ أى قرار تجاه ما كنا نطالب به في مشروع القرار المشار اليه من قبل — وهو اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا في الأمم المتحدة ، مع الاعتراف بممثليها كممثلين شرعيين وحيدين لكبوديا وطرد ممثلي مجموعة لون نول من المقعد الذي يشغلونه بدون حق في الأمم المتحدة ومن كل الأجهزة المرتبطة بها .

ويجب أن يكون من الواضح هذا العام أيضا ، أن أولئك الذين يقفون ضد دراسة مسألة

كمبوديا - الولايات المتحدة الأمريكية وبلاد أخرى - يحاولون من جديد ، بواسطة المناورات المختلفة ، منع الجمعية العامة من اتخاذ قرار حول مسألة لها هذه الأهمية . ان هدفهم كما حدث في العام الماضي هو أن تؤجل لعام آخر البت في قضية إعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية - لا تحاد كمبوديا الوطني الذي يرأسه الأمير نورودوم سيهانوك ، وهي الحكومة الشرعية الوحيدة لكمبوديا والتي تمثل ارادة وتطلعات شعب كمبوديا ، أقول أن تؤجل هذه المسألة مرة أخرى الى عام مقبل وأن تتضمن لممثلي مجموعة لون نول وأنديا لهم والمدافعين عن مصالح الامبريالية الأمريكية في كمبوديا ، والذين يحتلون مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة ، الحق في شغل هذا المقعد لمدة عام آخر .

ان هذا الموقف ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، تجاه هذه المسألة مرتبط ارتباطاً مباشراً بكل سياساتها العدوانية في كمبوديا والهند الصينية وجنوبي شرقي آسيا . ان الاحداث التي تدور في كمبوديا منذ العام الماضي وحتى الآن ، تثبت بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تبذل ما في وسعها لتأجيل وارد خدامهم من بنوم بنه من الأمم المتحدة ، وهم في الواقع يهدفون الى استمرار تدخلهم في هذه البلاد ، وتطبيق خططهم للسيطرة على القارة الآسيوية . ومقابل ذلك ، ورغم ان هناك محاولات تبذل في الامم المتحدة ، ومسح الامبرياليين الاميركيين يبدلون المستحيل حتى يستمر المدافعون عن مصالحهم ، مصالح الاستعمار الجديد في كمبوديا ، في تسلم مقاليد السلطة ، وذلك بفضل المساعدات المتزايدة المتعددة الانواع .

وخلال العام الماضي ، فان المساعدات العسكرية الاقتصادية والمالية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الى فريق لون نول قد زادت مرتين بالنسبة لما قبل . ففي عام ١٩٧٣ كانوا يمنحون لون نول ٣٥٠ مليون دولار ، وفي عام ١٩٧٤ زادت هذه المساعدة الى ٧٠٠ مليون دولار . كذلك زادوا من عدد مستشاريهم العسكريين ، الذين كما نعلم ، هم على رأس كل العمليات العسكرية ضد شعب كمبوديا ، وعلى رأس كل انشطتها في الحرب العدوانية في كمبوديا . ان الطائرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، تشترك يوميا في كافة المعارك ، قائمة بمهام استطلاعية ، ومطية القنابل ، وحاملة الأسلحة ، والأغذية ، والقوات وضباط الجيش الأمريكي لمساعدة قوات لون نول المرتزقة .

ان كل هذه الانشطة العدوانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، واستمرار للعدوان الذي بدأ عام ١٩٧٠ ضد الشعب والحرية والاستقلال في كمبوديا . لقد أدى ذلك الى آلام جديدة وحرمان بالنسبة لشعب كمبوديا . ولذلك نفهم ان استمرار هذا الموقف ، وكذلك اغتصاب مقعد كمبوديا في الامم المتحدة ، من قبل فريق مأجور للامبريالية الأمريكية ، انما يعني تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية للاستمرار في حربها الامبريالية والاستعمارية في كمبوديا .

ان بعض الوفود المناهضة لمسألة اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الماكية للوحدة الوطنية لكمبوديا في الامم المتحدة ، متوركة مباشرة في العدوان ضد كمبوديا ، كما هو الحال بالنسبة لتايلند مثلاً ، ان يقومون بمناورات جديدة يائسة لتأجيل اعادة هذه الحقوق المشروعة في الأمم

المتحدة ، الى الحكومة الملكية الموحدة الوطنية في كمبوديا ، وبذلك عن طريق تقديمها مشـــــروع قرار وارد في الوثيقة (A/L.737/Rev.1) يطالب باقامة مفاوضات بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة ان ذلك ما تهدف اليه المناورة الاخيرة التي قامت بها تايلند باسم مقدمي مشروع القرار المشار اليه من قبل ، بشأن الب منح الأولوية له ، وهذا يتعارض تماما مع القواعد الاجرائية ، المتبعة في الجمعية العامة . وليس هناك شئ في أنه من ورائهم تختفي الولايات المتحدة الأمريكية .

ان وفد البانيا ، وكذلك العديد من الوفود الاخرى ، يعتقدون ان قبول التفاوض مع النظام الصوري في بنوم بنه يعني ان نقبل منحه طابعا قانونيا ، وأن نسمح للامبريالية الامريكية بأن تواصل في كمبوديا سياستها الاستعمارية الجديدة .

اننا نعرف ان فريق بنوم بنه الصوري لا يمثل الا مجموعة من الخونة ، في خدمة مصالح الامبريالية الأمريكية . ان هذا الفريق ليس هو الممثل الشرعي لشعب كمبوديا ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي خلقتة ، ووضعتة في السلطة ، بعد الانقلاب الذي حدث في عام ١٩٧٠ . والذي نظامته الولايات المتحدة الأمريكية . ان هذا الفريق معزول تماما ، وقد تخلص عنه الشعب الكمبودي ، ويقيم في مدينة بنوم بنه وبعض المدن المجاورة ، التي تمكن من السيطرة عليها بفضل حماية وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية المباشرين ، والذي بدونهما ، لم يكن في وسعه أن يستمر يوما واحدا . وعنى في هذه المناطق ، التي يسير عليها مؤقتا هذا الفريق الصوري ، فقد ثارت الاضطرابات بسبب غضب الجماهير الشعبية ، التي تالب بأرد هـــــذا النظام الرجعي ووقف الحرب ، وتتنازع ضد الجوع والفقر والفساد الذي ساد بسبب وجود فريق بنوم بنه . وبالرغم من الاجراءات المشددة التي تمنع المرور واجتماع الاشخاص ، فان هذا الفريق من الخونة ، يشعر بالعزلة عاما بعد عام . وخلال العام الماضي ، فان العديد من البلاد قد اعادت النظار في موقفها من هذا النظام ، وأوقفت كل تعاون وعلاقة معه .

وفي الواقع ، فان الاقتراح المشار اليه في مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.737/Rev.1) ليس سوى تكرارا للاقتراح الذي تقدم به فريق لون نول ، هذه المجموعة من المرتزقة ، الذين تدفعهم الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو الاقتراح الذي لا يهدف الا الى خداع جزء من الرأي العام العالمي الدولي .

ولكن شعب كمبوديا ، وجبهته الوطنية المتحدة ، والحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، وقواته العسكرية الشعبية لتحرير الوطني ، قد اعلنت مرات متعددة عن اريق رئيس دولتها ورئيس الجبهة الوطنية المتحدة نوروم سيهانوك ، انهم لا يقبلون ، ولن يقبلوا التفاوض مع مجموعة من الخونة والمختصين للسلطة الدستورية . وفي بيانه بتاريخ ٥ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، أعلن نوروم سيهانوك ما يلي :

" دعوة الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ، للتفاوض حول السلام مع فريق لون نول ، يعني أن ندفع بشعب كمبوديا الى قبول سلام امريكي لن يسمح لكمبوديا ابدا ان تعود الى استقلالها الاصلي وان تعود الى وحدتها الدولية والاقليمية والادارية والوطنية " .

ان رد الجبهة الوطنية المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا على هذه النداءات حول التفاوض كانت افضل طريق للكشف عن النوايا التي كانت تخفيها هذه الاقتراحات ، وهذا يثبت عزيمة الجبهة الوطنية المتحدة والحكومة الملكية بأن تناضل حتى النصر النهائي .

ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ، هي الحكومة الشرعية الوحيدة لشعب كمبوديا ، وهي تسيطر وتدير ٩٠ في المائة من الاراضي الوطنية لكمبوديا ، و ٨٥ في المائة من سكان كمبوديا ، أي حوالي ٥٠ مليون من السكان ، من مجموع السكان الذي يقدر بسبعة ملايين . كذلك فان اعضاء هذه الحكومة ، باستثناء زير خارجيتها ، يحملون ويعيشون بين سكان كمبوديا ، على أرض كمبوديا ، حيث ينظمون ويقودون كافة أنشطة الحياة في البلاد ، بما في ذلك نضال الشعب الكمبودي من أجل التحرير التام لبلاده . ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا تتمتع بالتأييد الواسع من قبل الرأي العام الدولي ، وغالبية اعضاء الامم المتحدة .

وفي العام الماضي ، فقد احرزت انتصارات كبيرة في كافة المجالات ، في المجال العسكري ، واتسعت رقعة الاراضي المحررة ، وفي كل يوم ، فان المدن والقرى والمناطق الاستراتيجية تتحرر . وعلى المستوى السياسي ، فان ثورة الشعب في المناطق التي يسيطر عليها الفريق الصوري لبنوم بنه مؤقتا ، ما زالت تقاوم هذا الفريق الكريه . وان السلطة الادارية في المناطق المحررة ، قد اصبحت مدعومة على كافة المستويات . وهناك حياة سليمة ، واخوة ، وتضامن ، واتحاد ، يسود في هذه

المناطق . كذلك تم احراز تقدم واضح في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وعلى المستوى الاقتصادي ، وبالرغم من الحرب ، فان الناتج الزراعي قد زاد ، وازدادت زراعة الارز والقمح والاشجار وتربية المواشي . وقد تم انتاج محصولين من الارز في العام . ويفضل هذه السياسة الاقتصادية ، فان المنتجات الزراعية والملبوسات قد اصبحت كافية الآن للسكان والجيش .

وفي العام الماضي تم تصدير ٥٠٠.٠٠٠ طن من الارز، وعلى المستوى الدبلوماسي ايضا فان عدد البلاد التي اعترفت بالحكومة الوطنية للاتحاد الوائني لكمبوديا قد زاد بقدر كبير ، وحتى الآن فان ٦٢ دولة من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد اعترفت بالحكومة الملكية للاتحاد الوائني لكمبوديا بقيادة نورودوم سيهانوك ، الحكومة القانونية والشرعية الوحيدة للأمة والشعب الكمبودي .

وبصفحتها هذه ، فان الحكومة الملكية للاتحاد الوائني في كمبوديا هي الحكومة الوحيدة التي لها كافة السلطات المطلوبة لتمثيل دولة كمبوديا امام كافة المحافل وفي الأمم المتحدة ايضا ، اذن ، فانها المهمة ملحة بالنسبة لمناومتنا ان تستغل النتائج التي تفرض نفسها ، وان تصلح بأسرع ما يمكن من العالم الذي تعرض له موضوع تمثيل كمبوديا ، وان تدارد بأسرع ما يمكن ممثلي مجموعة لون نول ، انها مسألة مبدئية تتعلق بالعدالة وتتصل بزيادة هيبة مناومتنا واحترام حقوق الشعوب واحترام الميثاق .

وخلال المناقشة التي تمت في العام الماضي امام هذه الجمعية ، وكذلك المناقشة التي بدأت في التو ، فان عددا كبيرا من الدول الأعضاء قد عبرت بوضوح عن رأيها لصالح اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للاتحاد الوائني لكمبوديا في الأمم المتحدة ودارد ممثلي لون نول من الامم المتحدة ومن كافة الأجهزة المرتبطة بها ، وكذلك وخلال بعض الدورات السابقة فان العديد من الدول الاعضاء قد اعتبرت سداة التفويض التي تقدم بها بنوم بنه مرفوضه ولاغية واستنكرت بقوة انشاة الولايات المتحدة الأمريكية ضد كمبوديا وعدوانها المسلح ضد هذه البلاد ، وعبرت عن تضامنهم مع شعب كمبوديا .

وفي الوقت الحاضر ، وفي هذا الموقف الذي نشأ لصالح نضال التحرر لشعب كمبوديا لكي يتخلص من المناورات ويتمكن من تحقيق اهدافه بالنسبة لمستقبل كمبوديا وشبه القارة الهندية ، فان الامبرياليين الاشتراكيين السوفييات يحاولون ان يجعلوا من أنفسهم اصدقاء لشعب كمبوديا ، ولكنهم في الواقع ينافرون أيضا ويواصلون علاقاتهم مع فريق لون نول .

ان وفدنا يوجه نداء الى الدول الاعضاء التي تعترم مبادئ العدالة والميثاق لكي تقدم مساهمتها في قضية اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للاتحاد الوائني لكمبوديا ، اننا نعتبر عن ثقتنا في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.733 الذي تقدمت به ٣٦ دولة بينها

بلدى والذي يالبا باعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا في الامم المتحدة ، والاعتراف بممثلهم كممثلين شرعيين وحيدين لكمبوديا ، ودار ممثلي مجموعة لون نول من المقعد الذي يشغلونه في الامم المتحدة بصورة غير قانونية وفي كافة الاجهزة التابعة للامم المتحدة ، ان التأييد المقدم لمشروع القرار هذا سوف يعتبر خاتمة ايجابية لصالح نضال شعب كمبوديا وضد التدخل الاجنبى في شؤونه الداخلية .

ان شعب كمبوديا تحت ادارة جبهة الاتحاد الوطني في كمبوديا وفي نضاله من أجل خلاص وانه من الاستعمار الجديد للولايات المتحدة الأمريكية ، ما زال يرفع علم نضال تحرره مابقا بذلك الاعلان ذو النطاق الخاص الذي صدر في ٢٣ آذار / مارس من عام ١٩٧٠ الذي تقدم به نورودوم سيهانوك ، لقد نهض واقفا والسلاح في يده وهوي ناضل ببأولة وبانكار للذات نادر ضد عدو شرس وخبيث ، ضد الامبريالية الأمريكية والمجموعة الصورية للون نول حتى الانتصار النهائي .

ان نضال التحرر لشعب كمبوديا يتمتع بتأييد وتضامن كافة الشعوب والبلاد المحبة للسلام والحرية في العالم ، لأنه نضال عادل من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة لشعب ودولة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة ، وهذا جزء لا يتجزأ من النضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، والجهود التي تبذل من أجل تحقيق السلام والا من الحقيقيين في جنوب شرقي آسيا * .

ان شعب البانيا بحكومة جمهورية البانيا الشعبية الذين تابعا ويتابعون بتعاطف عميق النضال العادل لشعب كمبوديا من أجل التحرير والاستقلال ، ليشعرون بالسرور ويصدق لكافة الانتصارات التي احرزها شعب كمبوديا ، وسوف يؤيدون بلا تحفظ وحتى النهاية القضية العادلة لشعب كمبوديا الشقيق حتى يتمكن من تحقيق تطلعاته الوانانية وتحرير البلاد واعادة بناء كمبوديا حرة ومستقلة ومحيدة .

وفي خطاب الذي القاه في ٣ تشرين أول / اكتوبر من هذا العام ، فان قائد شعب البانيا الكورمان انفره وكسا قال " اننا نحيي الانتصارات التاريخية التي احرزها ويحرزها شعب كمبوديا البطل تحت

* السيد فيريت (هايتي) ، نائب الرئيس ، تولى الرئاسة .

ادارة الجبهة الوانبة المتحدة وعلى رأسه سامديك نوردوم سيهانوك في نضاله ضد
الامبرياليين المعتدين الامريكيين ، والنظام الصوري للون نول ، ان الحكومة الملكية للاتحاد
الوطني في كمبوديا هي الحكومة القانونية الوحيدة لشعب كمبوديا وهي مزودة بكافة السلطات
اللازمة وكافة الحقوق لتمثيل كمبوديا على المستوى الدولي ، ونحن واثقون من الانتصار
النهائي لشعب كمبوديا ضد المعتدين الاجانب والخونة من بنوم بنه ، وان هذا الانتصار
حتمي .

السيد ساتو (اليابان) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفاة اوثانت قد اثارت الشعور بالاسي في هذه
المنظمة وفي كافة أنحاء العالم ، بعد الخدمات التي قدمها للحكومة بلاده كممثل دائم بهيئة الأمم
المتحدة كما ان اوثانت لعب دورا كبيرا في وثيقة كسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة ، اننا نعلم
كفاحه من أجل السلام وتمسكه بالعدالة مما جعله من الرجال البارزين في عالمنا وعصرنا .
ان وفد اليابان يشعر بالفخر لأن إحدى الدول الآسيوية قدمته للعالم ، ونكون شاكرين
لو تفضل ممثل بورما بالاعراب عن تعازينا لأسرة اوثانت ولحكومة وشعب بلاده .

والآن أود أن أعود الى موضوع المناقشة اى قضية كمبوديا فمئذ حوالي سنة أيد وفدنا اقترح بتأجيل مناقشة هذا البند . فعلنا ذلك ليس لأننا نؤيد او نعارض حكومة معينة او زعماء معينين في كمبوديا ، ولكن لأننا كنا نعتقد ولا زلنا نؤمن بأن حق تقرير المصير لشعب كمبوديا يجب ان يحترم ، وأن هذه المنظمة يجب ألا تفرض قرارا سابقا لأوانه يتعلق بتمثيل دولة عضو في هيئة الامم المتحدة ، بينما تعاني هذه الدولة من صراع داخلي يزداد خطورة ، تمثيل دولة لا تخضع لأراضيها ولا شعبها ، على خلاف ادعاءات بعض الوفود ، لسلسلة أحد اطراف القضية ، فأى طرف يحاول احتلال مقعد كمبوديا في هذه المنظمة .

كنا نأمل في العام الماضي أن يتمكن شعب كمبوديا عما قريب من التغلب على المصاعب الداخلية التي يواجهها وأن يصل الى تسوية لمشكلته بأسلوبه الخاص . واليوم أضرار لأن اقول بأسف بالغة أن سنة قد مرت ولم تكن هناك تطورات محددة تبين انه يمكن توقع الوصول الى تسوية سلمية لهذه المشاكل . نظرا لذلك ، يؤسفنا ان تواجه الجمعية العامة نفس هذا الاقتراح هذه السنة ، باحالة تمثيل كمبوديا في الامم المتحدة الى الحكومة الملكية .

أود أن أذكر الجمعية العامة بأنه في نفس هذا الوقت الذي نجري فيه مناقشة حول هذا الموضوع نرى ان العطيات العسكرية الضاربة في كمبوديا لم تتوقف ولا زالت دماء الابرياء تسفك وتستمر الآلام المترتبة عن هذا الوضع السيء دون افاثة لمن يعانون من ذلك . لذلك نعتقد انه من الملح بمكان ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بوقف هذا الصراع . هل يستطيع أحد منا ان يتشكك فى أن شعب كمبوديا يتطلع الى السلام . وأن مجرد تغيير تمثيله في هيئة الامم المتحدة لن يؤكّد شعب كمبوديا السلام . اننى اكرران مجرد تغيير تمثيل شعب كمبوديا في هيئة الامم المتحدة لن يؤكّد لهذا الشعب بأى حالة من الاحوال أن السلام سوف يتواجد في بلاده .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما الذى يجب أن نفعله حتى نساعد شعب كمبوديا فى اعادة السلام ؟ ان اليابان يعتقد بشدة انه لا داعي لهذه المناقشات الايديولوجية ولا السبى مواصلتها . لقد تأخرت هيئة الأمم المتحدة ، في القيام بالجهد اللازم ، ولكن الفرصة لم تفت بعد حتى نساعد اخواننا في كمبوديا على اعادة السلام وتجنب سفك الدماء . اننى ادعو الجمعية العامة الى الاستماع الى صوت الضمير ، كما ادعو الى تكريس كافة جهودنا لتخفيف آلام شعب خمير .

اننا في موقف خالٍ ومعتد ، وان أية محاولة لتغيير تمثيل كمبوديا لن تؤدي الى وقف القتال ولكنها ستزيد الأمور سوءاً ، ان ما نحتاج اليه ليس هو قرار يغير من تمثيل كمبوديا ، ولكننا نسي حاجة الى جهود متضافرة لوقف الاق النار ، ولايجاد تسوية عادلة دائمة تعبر عن الامر الواقع في كمبوديا ، تسوية تكون مقبولة لأغلبية شعب خمير وتحترمها كافة الدول .

اننا لا نرى من هذا ، فان اليابان مع ٢٢ دولة أخرى تقدر عبثاً هذه المشكلة ، شاركت في تقديم مشروع القرار المعروض عليكم والوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1. ونعتقد ان مشروع القرار هذا سيؤدي الى اتخاذ الاجراءات اللازمة ، الى ايجاد مباحثات مباشرة بين الاطراف الوانوية المعنية لايجاد تسوية سلمية مبنية على حق شعب خمير في ممارسة سيادته .

ان مثل هذه التسوية في اعتقاد مقدمي مشروع القرار سوف تسمح بتخفيف آلام كمبوديا ، وسوف تسمح لشعب خمير بتكريس كافة جهده لإعادة بناء بلادهم التي حل بها الدمار . ان مشروع قرارنا يدعو الاطراف المعنية لاجراء مباحثات كهذه لأن شعب خمير وحده هو الذي يستطيع ان يقرر مصيره .

وفي الوقت نفسه فان جميع الدول مدعوة لاحترام نتيجة هذه المباحثات . واعتقد انها ناحية لم نغال أبداً في التأكيد عليها . اننا لا يمكن ان نتوقع من كمبوديا ان تعيش مستقبلاً افضل اذا تدخلت الدول الاجنبية في هذه التسوية مهما كان هدف هذا التدخل .

اخيراً ، سأتحدث عن الطريقة التي نعتقد ان هذه المباحثات يمكن ان تجرى بها . ان مقدمي هذا الاقتراح اختاروا طريقة اثبتت سلامتها . ففي عدة مناسبات طالبت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة من السكرتير العام ان يقدم مساعدته للاطراف المعنية . واننا نشق في ان السكرتير العام وفقاً للثقة التي اولتها اياه الدول المحبة للسلام لن يأل جهداً في المساعدة على اجراء هذه المباحثات السلمية . ونأمل ان تتعاون جميع الاطراف المعنية مع في هذا الشأن .

ان وفدنا يعتقد ان هذا اكثر اجراء بناءً تستطيع المنظمة ان تتخذه لمساعدة شعب كمبوديا على حل مشكلته بالطريق السلمي . ونعتقد انه هو الاجراء الوحيد الذي يحق للمنظمة ان تتخذه عملاً بالمادة الثانية في الفقرة السابعة من الميثاق التي تجرم على المنظمة اتخاذ اجراءات تتدخل بها في الشؤون الداخلية لأية دولة .

انني أناشد الجمعية العامة مرة أخرى ، ألا تحاول فرض حكومة على شعب إحدى الدول الأعضاء . بدلا من ذلك ، فانمد يد المساعدة لشعب خمير في جهودهم لاجلال السلام ولتلتزم باحترام نتيجة هذه المباحثات .

اننا ازاء قرار حساس وحاسم ، ما اذا كانت هذه المناقشة ستقدم معونة بناءة لشعب يتطلع الى السلام بعد الالام التي تسببت عن منازعات داخلية خطيرة أم لا .

لهذه الأسباب ، اننا ندعو الجمعية العامة الى الموافقة على مشروع القرار A/L.737/Rev.1

الذي يقدم لنا الأمل الأخير في مساعدة هذه الدولة الآسيوية الصغيرة .

السيد باتريك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانجليزية) : بأسى عميق علمنا بوفاة السكرتير العام السابق ، أوثانت . اننا نأسف لوفاة صديق عزيز علينا ، بذل جهودا بلا كلل في خدمة قضية السلام والتعاون الدولي . اننا سوف نذكره دائما كرجل دولة عظيم ، في الأمم المتحدة ، يدافع عن ميثاقها ، وأهدافها ، وروحها التقدمية . لقد بذل هذا الرجل شجاعة كبيرة في الدفاع عن السلام ، والاستقلال ، وضحايا الحروب أثناء الأزمات الدولية الخطيرة . اننا سوف نحیی ذكره كرجل قد فهم تماما مشاكل بلاد العالم الثالث ، البلاد التي تناضل من أجل استقلالها . ولهذا السبب فاننسي أعتقد ان البلاد غير المنحازة بصفة خاصة قد فقدت صديقا كبيرا في شخصه . اننا نصبر عن تعازينا الصادقة للسيدة زوجته ولشعب وحكومة بورما ازاء هذه الخسارة الكبيرة .

ان وفدي ، من بين ٣٥ وفدا ، يطلب من الجمعية العامة الموافقة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.733/and Add.1 and 2 حول اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الوطنية للاتحاد الوطني لكمبوديا في الامم المتحدة .

اننا نفعل ذلك مرة أخرى هذا العام لان الجمعية العامة قد منعت في العام الماضي على أثر مناورة اجرائية من أن تعرب عن موقفها بالنسبة لجوهر المسألة . لقد أجلت دراسة هذه المسألة عاما ، حتى تعاد مناقشتها من قبل الدورة الحالية للجمعية العامة . وكما حذرنا من قبل ، فان هذا العام لم يكن مكسبا ، بل خسارة فان شعب كمبوديا دفع الثمن غاليا بسبب الحرب ، التي قامت بايحاء ومساعدة من الخارج والتي تسببت فيها المحاولات الالميرالية لكي تفرض على شعب كمبوديا نظاما صوريا ورجعيا ، واستعماريا جديدا ، ما زال مستمرا .

وبالطبع فان التدخل والجهود من أجل استمرار النظام غير القانوني للون نول في كمبوديا هي جزء من نفس السياسة التي تهدف الى بقاء النظام الرجعي لسايجون في السلطة . ولا يمكن للسلام أن يعود الا عندما يتمكن شعب كمبوديا من تقرير مصيره . وفقط عندما يتمكن من التحرر من أي تدخل خارجي وأن تكون له سلطاته الدستورية وسيادته التي لن تهدد من الخارج ، فان رغبة شعب كمبوديا في الاستقلال والحرية الوطنية يمكن تحقيقها .

هذا هو السبب الذي من أجله فان مشروع قرارنا هنا من أجل اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للاتحاد الوطني ، تحت قيادة الالمير سيهانوك ، سوف يعتبر اسهاما هاما لتحسين احتمالات السلام في كمبوديا وفي المنطقة .

وخلال هذا العام ، ومنذ تأخير الجمعية العامة عن اتخاذ قرار في العام الماضي ، تأكد ما

يلي :

بكل أسف عدم قدرة مجموعة لون نول المطلقة ليس فقط في الحصول على احترام الشعب ذاته

بل وفي الاستمرار بدون مساعدة وتأييد خارجي ضخم في شن الحرب ضد الشعب ؛

ازدياد قوة وسلطة الحكومة الملكية التي ما زالت تتمتع بالتأييد الكامل لشعب كمبوديا وتسيطر

على أكبر جزء من أراضيها ؛

التأييد الدولي المستمر للحقوق المشروعة والقانونية للحكومة الملكية للاتحاد الوطني

لكمبوديا وتنعكس في أن حوالي ٥٦ دولة عضو من الامم المتحدة قد اعترفت بهذه الحكومة ، وهذا

يعتبر زيادة كبيرة بالنسبة للعام الماضي .

اندا عندما نطلب من الجمعية العامة أن تقوم بواجبها تجاه هذه المسألة الهامة للغاية ،

فاننا نفعل ذلك ونحن نفكر في الطابع الملح للمسألة ، ولا يجب أن نتأثر بأية محاولات تهدف الى

اضفاء الفوضى على هذا الموضوع . لقد قيل الكثير عن الوجود المؤقت للامير سيهانوك خارج بلاده .

ولكن نود أن نؤكد هنا انه ليس حدثا فريدا من نوعه ، أن نستمر في الاعتراف برؤساء دول ، أرغموا

بسبب انقلاب مدبر من الخارج ، أن يعيشوا خارج بلادهم مؤقتا ، بينما يستمروا في التمتع بولاء شعوبهم .

وكان لدينا عدد كبير من الأمثلة التي وجدت الجمعية العامة مبررا لاتخاذ موقف مماثل تجاهها .

ان كل البلاد التي تحاول أن تعيش على أساس الميثاق والنهوض بحقوقها لضمان مركزها فسي

العلاقات الدولية يجب أن تشعر بالقلق أمام هذا الموقف ، لان هناك تشابه بين بعض الانقلابات

التي تمت في كمبوديا ، شيلي وقبرص والتي تهدف الى تغيير الموقف المستقل ، والسيادى وغير المنحاز

لهذه البلاد في الشؤون الخارجية .

ان هذا هو السبب الذى من أجله يود وفد بلادى أن يوجه نداء الى الغالبية التي تهتم

بهذه المسألة ، أن تصوت لصالح هذا القرار ، الذى سوف يساعدنا على تدعيم دفاعنا السياسي

والجماعي ضد التخريب والتدخل عن طريق القوة .

ولكل هذه الاسباب كما قلت ، فان هذا استمرار لمناقشتنا في العام الماضي . ولا أجد

مبررا لأكرر ما قلته من قبل ، ولكنني حددت ملاحظاتي على الحالة الخاصة التي تعيننا الآن .

ولكل الاسباب التي تحدثنا عنها اليوم فاننا ندعو الجمعية العامة الى تصحيح هذا الوضع
الظالم ، وأن توافق على قرارنا دون تأخير ، كاجراء ايجابي قد طال انتتاره .
وفي هذا الاطار فاننا نعترض رسميا على المبادرة التي تهدف الى منح الأولوية لمشروع
القرار A/L.737/Rev.1 قبل قرارنا،الذتي قد مناد اولاً ،

السيد سيكيفو (فيجي) (الكلمة بالانجليزية) : يود وفدي أن يضم صوته لكل من تحدثوا
عن وفاة السكرتير العام السابق ،أوثانت .

ان وفدنا يتحدث مرة أخرى من هذه المنصة عن الموضوع قيد البحث ، ونفعل ذلك ببعض
التردد والشعور بالحزن . عندما شاركنا في مناقشة نفس هذا الموضوع في العام الماضي أكدنا على
أن نوع الحكومة التي يجب أن تقوم في خمير لا يجب أن تدخل ضمن اختصاصات هيئة الامم المتحدة
وانما تخص شعب خمير نفسه . فهذا هو حقه في السيادة الذي يكفله له دستوره . وكى لا ينسى
بعضنا ، فان ميثاق هيئة الامم المتحدة ينص بوضوح في الفقرة (٧) من المادة ٢ :

” ما من شيء في هذا الميثاق يسمح للأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون التي تدخل
أساسا ضمن اختصاصات الدول ولا يمكن أن تعرض أمور كهذه لتسوية من قبل الدول الأعضاء
حسب هذا الميثاق ” .

لذلك اننا نعرب عن أسفنا للإجراء الذي اتخذته الوفود المقدمة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.733 and Add.1 and 2) . إذ أن هذا النص سيجعل هيئة الامم المتحدة تفرض على شعب خمير بخلاف ما جاء في الميثاق ما يسمى ، بالحكومة الملكية للوحدة الوطنية التي يرأسها الامير نورود ومسيهانوك .

ان موقف فيجي فيما يتعلق بتمثيل خمير في هيئة الامم المتحدة ، تماما كموقفنا بالنسبة لأيّة مواضيع سياسية واضح — ربما لاننا لا ننتهي الى اية مجموعات سياسية أو عسكرية في العالم — ولعلنا أعضاء في مجموعة عدم الانحياز . ولكن موقفنا هذا في رأينا هو الموقف السليم الذي يجب أن يتخذ ازاء مواضيع هامة كهذا الموضوع .

ان التعقل والحكمة هي التي يجب أن نستلهمها وليس المشاعر عند اتخاذ قرار كهذا . اننا نعتقد أنه لا يمكن أن نتدخل في الشؤون الداخلية لخمير . وكما تعلم عدة وفود ، فان حدود كمبوديا ضمنيتها اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤ . في عام ١٩٥٥ اعتزل الملك سيهانوك وهكذا أصبح والده الملك نورودوم سوراماريت ملكا بدله . وعندما توفي أبوه في سنة ١٩٦٠ ، فان الامير سيهانوك الذي كان قد وعد عندما تخلى عن الملك سنة ١٩٥٥ بالآي يعود الى الملك مرة أخرى ، أصبح رئيسا للدولة . وفي سنة ١٩٦٦ اختير لون نول من قبل الجمعية الوطنية كرئيس للوزراء بموافقة الامير سيهانوك ، ولكنه عرض استقالته في نفس السنة ، لان سيهانوك كان يتدخل في حكم البلاد . ولكن رئيس الدولة حثه على البقاء ، ولكنه قدم استقالته في نيسان / ابريل ١٩٦٧ .

ومرة اخرى اقنع بقبول رئاسة الوزارة في آب / اغسطس ١٩٦٩ . وكان هناك شعور بعدم الرضا يزداد في البلد ، لان الامير سيهانوك كان على علاقة وثيقة بالفياتكونج وبمناصر من فيتنام الشمالية كانت تتسلل الى البلاد بحرية وبطريقة غير مشروعة . وقامت مظاهرات في البلاد اشترك فيها الطلبة والعمال واحتلوا سفارة فيتنام الشمالية والفياتكونج في بنوم بنه ، وهنا وبعد هذه الاحداث تدخل البرلمان الخميري في ١٨ آذار / مارس ومن خلال الممثلين في البرلمان ، اتخذ البرلمان الخميري قرارا بسحب الثقة من الرئيس السابق الامير سيهانوك عندما اجتمع مجلس البرلمان ، وفي جلسة عامة اتخذ هذا القرار بالاجماع فأى سلطة لنا هنا في الامم المتحدة في أن نتجاهل هذا القرار ؟ واى حكومة من الحكومات السئلة هنا ، او اى من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/L.733 يسمح لنفسه بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما كما هو مقترح في هذا المشروع ؟

لقد وسفت بعض الوفود قرار البرلمان الخميري بأنه انقلاب . غير أنه من الواضح أن الأمر لم يكن كذلك . ان الشعب الخميري عن طريق ممثليه في البرلمان سحب ثقته من رئيس الدولة السابق سيهانوك في ١٨ آذار / مارس ١٩٧٠ . واتخذ مجلس البرلمان الخميري القرار بالاجماع . وعلى أي حال ، ليس لهيئة الامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية خمير . لان الانقلابات والثورات ادت الى تغيير حكومات كثيرة مثله هنا . وسوف يستمر هذا الوضع . من الذي اذن يخول لهيئة الأمم المتحدة سلطة التدخل في شؤون خمير الطريقة المقترحة ؟ لقد اشارت بعض الوفود الى أن هناك فساد في جمهورية خمير وان الحكومة القائمة هناك غير شرعية ، وان القرارات الصادرة عن حكومة خمير غير دستورية . قال البعض ان الانقلاب وتأييد حكومة لون نول كانا من الخارج . وقد استخدمت عبارات شديدة ضد حكومة خمير وشعب خمير .

وفدنا يتساءل ما الذي يعتبر غير مألوف اذا ما أدت الافكار والمفوضنة الواردة من الخارج الى قلب الحكومات ؟ وتتساءل كم عدد الحكومات المثلثة هنا التي بوسعها أن تدعي خلوها من الفساد ؟ وعدم انكارها لحقوق الانسان ، وانها لم تصدر قط قوانين قهرية ولم تلجأ ابدا الى أي اجراء اجرامي كتلك الاجراءات التي اتهمت بها حكومة خمير ؟ ان العالم مليء بكل هذا . ولسنا في حاجة الى أن ننظر بعيدا حتى نجد مثل هذه الحكومات في أية منطقة من العالم ننتهي اليها . ما هو اذن الامر الذي يميز جمهورية خمير ؟ ان وفدنا يعتقد أنه من الضروري أن نذكركم بقاعدة السلوك الذهبية ، وهي " تصرف مع الآخرين كما تود أن يتصرفوا معك " .

= سبب آخر يدعونا الى الاعتراض على مشروع القرار هذا ، وهو أن هذا النص لا يسعى الى احلال السلام في هذه البلاد في الواقع ، واذا تم اقرار هذا المشروع ، فان كل ما سيحدث هو أن ممثلي الامير سيهانوك سيجلسون هنا في هيئة الامم المتحدة . ولن يقبلهم شعب خمير فوراً ، اذا كان سيقبلهم ، ولن يكون مقر حكومة الامير سيهانوك هو بنوم بنه . من المعتقد أن ممثلي هيئة الامم المتحدة الموجودين في بنوم بنه ، سيضطروا الى الانتقال الى حيثما توجد حكومة الامير سيهانوك . ولكن الحرب ستستمر لان جمهورية خمير لن تتخلى ببساطة لان الدول غير المنحازة تؤيد سيهانوك . ان وفدنا يجد صعوبات اخرى في مشروع القرار الخاص باعادة سيهانوك . لا نعتقد أن هيئة الامم المتحدة يجب أن تلعب دوراً رائداً في اعادة الحقوق الدستورية لاي رئيس دولة يرفضه شعبه ،

حتى لو كان ملكا أو ملكة أو رئيسا أو أحد أعضاء أسرة ملك . لماذا يؤيد مقدمو مشروع القرار الحكومة الملكية ضد جمهورية خمير التي اختارها الشعب بحرية ؟ وهل تريد الامم المتحدة أن تحيي ملكيات سقطت ؟ وما يرتبط بهذا الموضوع معرفة المعايير التي يجب أن تطبق اذا ما بدأت الامم المتحدة في اعادة الملكيات الى الحكم في الدول التي عزلتها بادئة هي ذلك بالا ميرسيهانوك .

وبناء على ذلك فان المبادرة يجب أن تأتي من جانب الدول غير المنحازة كما حدث في حالة الامير سيهانوك ، وهي المبادرة التي تتبناها الان الدول غير المنحازة رغم اننا لا يمكن أن نقول ان هذه الدول متحدة فيما بينها بشأن هذه القضية . ويعتقد وفدي انه ينبغي أن تكون هناك قوة عظمى أو قوتان عظيمتان تدفعان الدول غير المنحازة وتقومان بالمناورة بها قبل اتخاذ مبادرة لاعادة الملكية التي هوت . ولكن هناك مسائل تتعلق بهذا الامر فيما يختص بمعايير استعادة الملكية والحدود الاقليمية والسيطرة الفعالة على الجزء من البلاد الذي يزعمون بانها تسيطر عليه وما الى ذلك من الامور ، ولكما حاولنا بحث الاثار المترتبة على مشروع هذا القرار بعناية كلما ازداد اقتناعنا بانه يثير السخرية .

لكل هذه الاسباب اشتركت فيجي في تقديم مشروع القرار (A/L.737 Rev.1) لان هذا النص ايجابي وبناء ، وهو يطلب من هيئة الامم المتحدة الا تشجع على استمرار الحرب في كمبوديا ، ويدعو الاطراف الوطنية المعنية الى اجراء مباحثات للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة . واننا نرى - وهذه ناحية هامة في النص - أن مشروع قرارنا يدعو الدول الاعضاء والسكرتير العام الى المعاونة في اقامة هذه المباحثات السلمية .

ان وفدنا يعتبر أن الوقت قد حان كي تساعد هيئة الامم المتحدة شعب كمبوديا على وقف القتال الدائر هناك . ان هيئة الامم المتحدة اهتمت عندما نشبت الحرب في الشرق الاوسط وفي قبرص وفي أي مكان آخر ، وفعلت هيئة الامم ما في وسعها حتى توقف هذه الحرب . بنفس الطريقة يجب ألا نألو جهدا حتى نوقف الحرب في هذا الجزء من آسيا ، الذي سادت فيه الحروب لمدة طويلة .

ان وفدنا يناشد هذا المجلس الموقر والدول الاعضاء فيه ، كبيرة أو صغيرة ، الى العمل على ايجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة التي يعاني منها شعب كمبوديا . ان الحل الذي نقتحه لمشكلة كمبوديا يجب أن يكون قائما على السلام واحلاله وفقا لميثاق الامم المتحدة .

السيد رابتا فيكا (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : اود أن أضف صوت وفد بلادي الى ما عبّر عن شعور بالتأثر والتعازي بعد ظهر الاس الى أسرة أمين عام الامم المتحدة السابق أوثانت من قبل رئيس المجموعة الافريقية فخامة وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة .

وبالنسبة للبعض منا ، الذين كان لهم ميزة معرفته والتعامل معه منذ أن خلف الأمين العام داج همرشولد ، وحتى بعد أن ترك منصبه هنا ، لقد ترك أوثانت ذكرى رجل دولة كان في إمكانه أن يجمع بين القيم التقليدية للحضارة التي كانت تغذيه مع قيم عالم متغير يرغبنا على النهوض . ان رأيه في عالم من التسامح والحرية والسلام سوف يبقى بيننا أفضل تراث يمكن أن يتركه لنا رجل دولة ذات صفات استثنائية خاصة .

ان السنوات العشر التي كرسها للمجتمع الدولي ، نذكرها له ، لقد تميزت هذه الفترة بصعوبات من كافة الاشكال ترجع الى عدم تفاهم ومواجهات لم يكن في الامكان تفاديها ، ولكن بعد تفاديها ، أظهرت الثروة التي كانت تحتويها ، وهي ثروة الحكمة الانسانية التي كان يتمتع بها أوثانت في كل مناسبة ، ليس لمجده الشخصي — الذي لم يكن من الممكن التفكير فيه نظرا لأنه كان بوزيا — ولكن أيضا لأجل مصلحة المجتمع الدولي . وفي فقدته ، فان العالم الثالث والعالم بأكمله قد فقد الضمير المكون من الشجاعة والامانة صديقا للحق والانسانية .

ليس هناك داع لان نطيل الحديث حول تأكيد شرعية وقانونية استمرار الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، ليس فقط أمام شعب كمبوديا ، ولكن تجاه المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز . لقد تحدثنا عن ذلك من قبل خلال المناقشات التي دارت اثناء الدورة ٢٨ وما زلنا على موقفنا المبدئي القائم على تقييم دقيق وسياسي للموقف ، وعلى أحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي . واننا نهنيئ أنفسنا ان وجهة نظرنا تجد مبرراتها في العدد المتزايد من البلاد التي اعترفت بالحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا والتأييد الذي يواصل شعب كمبوديا تقديمه للقوات المسلحة الشعبية لتحرير الوطني في كمبوديا . ان هذه الوقائع تؤكد أن سلطات بنوم بنه لم تنجح بالرغم من المهلة التي منحها لها حلفاؤها في العام الماضي ، في القضاء على الكراهية التي أدت اليها سياستهم ، سياسة الخضوع والاخفاق في واجباتهم . وككل دولة عضو في الأمم المتحدة ، وبالرغم من أننا لسنا من بين الجيران المقربين لكمبوديا ، فاننا نأمل أن يسود سلام حقيقي واستقرار أصيل في جنوب شرقي آسيا بروح تتفق مع أهداف ومبادئ الميثاق . آخذين في الاعتبار وقبل كل شيء تطلعات شعوب هذه المنطقة التي قاست كثيرا حتى فقدت في أكثر الحالات خطورة الشعور بشخصيتها الوطنية . اننا نفهم انه لأسباب تعود الى السيطرة

الامبريالية والاستغلال الاستعماري الجديد ، فان بعض الامم وليست بالعدد القليل ، قد حاولت أن تفرض على هذه المنطقة سلامها وان تدخل فيها توازنا مزيفا وأن تجعل الشعوب التي خدعها قادتها تشاركهم خيالاتهم . ان مثل هذا الموقف كان يمكن أن يقبل في عالم يترك لنفسه ولذاته . ولكن نظرا لان المجتمع الدولي قد قرر ان النظام والقانون لا يمكن أن ينبعا من خلق وضع مصطنع في خدمة مصالح مشكوك فيها ، ليس من الممكن أن نقر بأن منطقة وشمويا في هذه المنطقة تكون لعبة بسبب سياسة غير مسؤولة تنتهجها دولة لا يمكنها أن تدعي — بالرغم من كل شيء — أنها تمتلك الحقيقة والحكمة بصفة مطلقة .

ان السلام في كمبوديا ، وفي جنوبي شرقي آسيا ، لا يمكن أن يكون سلاما ممنوحا بل شيء يمكن الدفاع عنه ، والحصول عليه على أساس الاحترام الدقيق لحقوق الشعوب والشرعية والعدالة . ان الاستقرار في كمبوديا لا يمكن أن يكون ناتجا عن أى علاج موصوف يقوم أساسا على الابقاء على حلول وسط ضد الطبيعة . و اذا كان الامر غير ذلك فعلينا أن نؤكد أن البعض عندما حاولوا أن يفرضوا على كمبوديا سلاما مزيفا واستقرارا مشكوكا فيه ، فانهم يستغلون الكمبوديين كرهائن حتى تمنح لهم ضمانات كافية من قبل دولة كبرى يعتبر وجودها والتزامها في المنطقة مرفوضين مقدما . ان سلطات بنوم بنه تقبل فيما يخصها هذه السهولة المؤثرة ومن هذا القبول فان البعض يرجعون ادعاءاتها الى شرعية لا تقوم على اساس ولكنها تسمح لها بضمان تأييد سياسي وعسكري واقتصادي من قبل دولة كبرى أجنبية .

ان لكمبوديا تقليد عريق في الوحدة والاستقلال ، والسيادة يتفق الجميع على الاعتراف به ، وقد تم الدفاع عن هذه التقاليد قبل وبعد انقلاب آذار/مارس ١٩٧٠ من قبل الامير نورودوم سيهانوك . ان ليس اقتراح بوقف اطلاق النار واه ومفاوضات تحت شروط اسية تحديدها هو الذي يجعل الشعب الكمبودي يتخلى عن موقفه المبدئي . وعندما نحلل هذا الوقف لا طلاق النار فاننا نتبين انه لا يمكن أن يتم الا بالسماح للدولة الكبرى الاجنبية الوحيدة المتورطة في اعداد فصل قوات جديد سوف يحكم عليه التاريخ وحده اذا كان ناتج عن نية حسنة أم لا . وكذلك فان المفاوضات التي دعى اليها في هذه المرحلة لا يمكن الا أن تؤدي الى شكل من أشكال التقسيم يكون بالضرورة ظالم وغير متوازن نظرا لان سلطات بنوم بنه لا يمكنها الا أن تسارع لكي تخضع للأوامر التي تصدرها اليها قوى أجنبية .

وهكذا ، وأيا كان الجانب الذي نناقش منه المسألة ، وأيا كانت الحجج التي تقدم لا خفاء الحقيقة فان المشكلة بقيت في جوهرها كما هي والتي تتمثل في الوجود غير المرغوب فيه في كمبوديا لدولة كبرى تميزت في عدة مناسبات بمناوراتها في الضغط والتخويف والاستفزاز الى حد العدوان والغزو ، وفي مواجهة هذا الموقف فان المنظمة لا يمكنها الا أن تختار البحث عن أفضل الوسائل التي قد تؤدي الى فشل التدخل الاجنبي في كمبوديا .

لن تجرؤ أية دولة عضو في أن ترفع صوتها لصالح التدخل الاجنبي ، ولا يمكن لاية دولة أن تقول

ان شعب كمبوديا قد قبل بكامل ارادته السيطرة الاجنبية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة . اننا نتحدى اى شخص يمكنه أن يثبت لنا أن استمرار نظام التدخل والسيطرة يمكن أن يخدم المصالح الحقيقية وفي المدى الطويل لكمبوديا والمنطقة بأكملها . وباختصار فان اهدافنا ليست مختلفة الى هذا الحد من حيث انها جميعها تهدف الى تحرير كمبوديا وتسمح بذلك لشعب كمبوديا وله وحده أن يقرر مصيره في اطار من الشرعية والقانونية الحقيقية . وفي هذا الاطار فان وفدى يأخذ علما بما حدده مقدمي مشروع القرار A/L.737 على عكس ما حدث في العام الماضي ، ان انهم يعترفون بأن الموقف في كمبوديا يعني كافة الدول الاعضاء وان منظمة الامم المتحدة عليها دور يجب أن تلعبه في تسوية المشكلة الكمبودية وأن أى حل يجب أن يمر عن طريق الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا التي ما زالت توصف - بنوع من التواضع المزيف - بأنها تمثل السلطات الأصلية .

وانا كانت هذه الاساسيات قد وضحت أكثر من ذلك وانا كنا قد طورناها بطريقة منطقية ووضعتها في اطار موضوعي لما كان من الصعب أن نتوصل الى نتائج مشتركة . ولكن لا يمكننا أن نقر حتى من وجهة نظر التفاهة الشكلية أن يوضع شرط مسبق للاعتراف بالحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا وانه علاوة على ذلك يكون هذا الشرط المسبق هو قبول مفاوضات لا تنتهي . لا يمكن لاية حكومة أن توافق على مثل هذا الاقتراح واكل من ذلك الحكومة الملكية التي لم يشكك في مشروعيتها أو قانونيتها بصورة جدية الا مفتعبي بنوم بنه الذين لا يريدون أن يروا فيها الا حكومة في المنفى .

اننا نأسف لانه عن طريق المباحثات أثبتت مشكلة مزيفة خطيرة ولا سيما وان المنظمة عندما تتحدث الى " السلطات الأصلية " تلتزم بالسير في طريق التدخل المحدد ان يرجع الى شعب كمبوديا نفسه أن يقرر ما هو في صالحه سواء كان عن طريق قبول الحكومة الملكية لعرض المفاوضات في ٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ او عن طريق أية وسيلة اخرى . وعلاوة على ذلك فانا كانت المفاوضات قد قبلت لاختلف الامر ، ولما كانت المعطيات كما هي عليه الان ونظرا لان الوضع ليس كذلك فمن المستحيل بالنسبة لنا أن نحكم على الاقتراح الوارد من قبل مقدمي مشروع القرار A/L.737 .

ومرة أخرى ، اننا نؤكد ذلك ان مسألة كمبوديا ليست مسألة حرب أهلية بين الكمبوديين ، ولكنها قضية تدخل أجنبي في بلد مستقل وذا سيادة ، تدخل تختفي وراءه السلطات المفتعبة لبنوم بنه . وربما كان من المنطقي أن تطالب المنظمة بالوقف الفوري لهذا التدخل وهذا الطلب

كان سيؤدي تلقائيا الى نهاية حكم بنوم بنه الذي يدين بوجوده لهذا التدخل . اننا نأسف لأن
مقدمي مشروع القرار A/L.737 لم يذهبوا الى حد اقتناعهم الداخلي لانهم ربما اعتقدوا انه في كل
مرة تم التشكيك في مصالح ما يسمى بمصالح دولة كبرى من قبل المنظمة ، فان المنظمة تتهم بالتدخل
غير المقبول وهذا فيما يتعلق بتمثيل دولة عضو وبالنسبة للتقاليد لا تأخذ في الاعتبار لا القانون
ولا الحقائق . ولكي نكون أكثر وضوحا فاننا نعتقد أن المنظمة لا يمكنها لا أن توافق أو تملح حتى
تحت غطاء المبادئ المعترف بها بصورة عامة تخبط اعمال قوة كبرى تحدث كافة مبادئ الميثاق عند ما
شنت مضامرتها وتدخلت في الشؤون الداخلية للبلاد .

ان لدينا مسؤوليات تجاه شعب كمبوديا ويجب أن نساعد له لاستعادة كرامته وسيادته واستقلاله
التام الذي لا يمكن أن تمثل أو يدافع عنها الا من قبل الحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا .
ان من واجبنا أيضا أن نحافظ على وحدته في مواجهة المناورات الخارجية وأن نعيد اليه حريته
في اتخاذ القرارات السياسية والايدلوجية . ولينا أخيرا أن نبذل ما في وسعنا حتى تتمكن كمبوديا
المحررة من التبعية من القيام بالدور الذي لعبته بصورة تقليدية في نطاق الهند الصينية التي
يسود فيها التسالح . لقد قلنا من قبل أن التزام المنظمة وفقا لاهداف ومبادئ الميثاق لا يمكن
بأى حال من الاحوال أن يكون تدخلا في الشؤون لاية دولة . ولكن اذا كان بالرغم من القانون
وحسن النية فاننا نتفنن في وصف هذا الالتزام بأنه تدخل فاننا نقول اننا نفضله على تدخل الطائرات
القاذفة والدبابات والمستشارين السياسيين والعسكريين ، وای تسالح مزيف يسمح للمعتدي
بالتدخل عند ما يتم اثبات تفاهة أهدافه .

ان الطريق المنطقي الوحيد العادل الذى يمكن للمنظمة أن تسير فيه لا يتمثل في اقرارها لاستمرار الوضع القائم ، أى قبول استمرار التدخل الأجنبي . ولا يمكن أن يفهم هذا في إطار مفاوضات تترجم الوضع القائم في مجموعة من القواعد تهدف الى خدمة مصالح أخرى غير مصالح شعب كمبوديا . ان الطريق الوحيد يتمثل في شيء واحد ألا وهو الاعتراف بالحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا واعادة الحقوق المشروعة للمنظمة .

ان اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية وحده هو الذى يسمح لشعب كمبوديا بأن يعلن على المستوى الدولي تطلعاته الحقيقية ووجهة نظره بالنسبة للنتائج المضادة التي أدى اليها التدخل الأجنبي على ممارسة سيادته والتمتع باستقلاله . لقد قيل ان ما هو مقترح في المشروع رقم A/L.733 والذى اشترك في تقديمه وفد بلادى يعتبر سابقة خطيرة بالنسبة للغالبية بل لكافة الدول الأعضاء في المنظمة . ان الخطر لا يكمن في طبيعة السابقة نفسها ، ان لا يقوم أى شيء على لاشيء حتى في أفضل المجتمعات التي يسود فيها حكم البوليس . ان الخطر يأتي من المبدأ الذى تنادى به هذه السابقة وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها دون تدخل أجنبي والذى لم يعترف به كلية في أسبابه وآثاره من قبل الذين يحملون بمناطق النفوذ وسياسات الضغط والتخويف .

وعندما نستنكر هذه الرغبة غير الصحية فانهم يصرخون بأن هذا اثم باسم النظام القائم ينسون أن هذا النظام قد فرض بالمناورات والمؤامرات التي ليست لها علاقة بالعدالة والتي نود اليوم أن نؤكد دورها في العلاقات الدولية بأن نقترح أن يعاد الى الحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا المقعد الذى تستحقه قانونا وأن تكون المتحدث الشرعي لشعب كمبوديا في نضاله من أجل التحرر .

كذلك يدعي أننا عندما نحوم نظام نوم بن من مقعد فاننا نتخذ موقفا ظالما وننتهك الميثاق . وعلى هذا نجيب بأن التمثيل الدولي ليس مجرد شغل مقعد اغتصب ولكنه يقاس بالالتزام الذى يتخذه الشعب في مواجهة مبادئ لا تتحمل أى انتهاك . وعندما رفض بلا رجعة سيادته وحريته ، فقد فقد نظام بنوم بن ، الحق في التحدث باسم شعب كمبوديا وبدلا من ذلك فانه يدافع عن مصالحه الذاتية عن طريق الخضوع لسلطة أجنبية . ولذلك لا يمكن أن يكون هناك طريق وسط بين القانون وعدم وجود القانون ، بين العدالة والظلم ، بين التمثيل والاغتصاب ، وعلى المنظمة أن

ترفض بصورة جذرية أية محاولة للخلط بين مواقف لا يمكن التوفيق بينها على مستوى المبادئ وبين ماطلات لن تؤدي الا الى تأجيل على حساب شعب كمبوديا ، الحل العادل لمسألة كمبوديا وفقا لحقوق شعب كمبوديا ولا اعتراضاتنا بعدم التدخل .

السيد ساردون (ماليزيا) (الكلمة بالانجليزية) : مرة أخرى هذا العام فان الجمعية العامة معروض عليها قضية كان ادراجها في رأى وفدى يتنافى مع الأحكام الواردة في المادة الثانية من البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وانني أعني بذلك النقطة ٢٥ وهي اقرار الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا في منظمة الأمم المتحدة .

وعند بحث هذه المسألة فانني أود أن أقول على الفور أن ماليزيا كعدد كبير من جيرانها في منطقة جنوب شرق آسيا ترى أن المشكلة التي تحيط بقضية كمبوديا هي مشكلة ذات طابع داخلي بالنسبة لجمهورية خمير وتتعلق بقيادة الشعب الخميري وبالتالي فانها تشكل مشكلة ، لا يستطيع حسمها غير الشعب الخميري وحدد .

وفي العام الماضي وفي نفس هذه القاعة قيل للأمم المتحدة أن الأمير سيهانوك وأن حكومته تسيطر على ٨٠ في المائة من إقليم كمبوديا وأنها تحظى بولاة السكان كلهم وعند ما أعلنت ذلك الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا فانها كانت تمارس نشاطها خارج كمبوديا . ومن ناحية أخرى فان هناك حكومة جمهورية خمير التي كانت تعمل وما زالت تعمل في نفس الإقليم الوطني مع مقر الحكومة في بنوم بن وهي بوضوح الحكومة من الناحية القانونية ومن الناحية الواقعية .

وليس في نية وفدى في هذا الصدد أن يدخل في مجال ما تتمتع به تلك الحكومة أو تلك . ولكن مضي عام ولا يستطيع وفدى أن يفهم أن حكومة تستمر في أن تدعي أنها تسيطر على جزء كبير من الإقليم الوطني لكمبوديا وحكومة تستمر في أن تدعي في أنها تحظى بولاة السكان كلهم ، ما زالت تعمل في المنفى وخارج الإقليم الوطني . والنتيجة الوحيدة التي يستطيع وفدى أن يستنتجها من ذلك هي أن تلك الحكومة في المنفى لا تحظى بالتأييد الشعبي لسكان كمبوديا ولا تسيطر على الإقليم الوطني الذي تدعيه .

ولأوضح كذلك ، فان ماليزيا ليست على خلاف مع الأمير سيهانوك ، والواقع أن شعب ماليزيا أتاحت له الفرصة للترحيب به في زيارة له لبلدى . واذ ما تم اختياره كقائد لشعب خمير

فاننا لم نكن لنتردد في احترام ممارسة الشعب لحقوقه في السيادة ولم نكن لنجد صعوبة في التعاون مع القيادة التي اختارها .

وكما قلت قبل ذلك فان المشكلة كما نراها هي مشكلة قيادة وطنية موضع خلاف . فان تلك المطالب المتعارضة لا يمكن تسويتها الا عن طريق شعب خمير نفسه دون أى تدخل خارجي أو أى تدخل من أى جهة خارجية وذلك ينطبق أكثر ما ينطبق على الأمم المتحدة .

كيف ندعي لأنفسنا الحق لأن نحدد لشعب خمير القيادة الوطنية التي يجب أن يتمتع بها ،
 اننا لو فعلنا ذلك نكون قد أدنا أنفسنا بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو ، وهو تدخل
 كبير . وسوف نكون قد انتهكنا مبدأ أساسيا جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، وهو مبدأ نقدس جميعا .
 ذلك أن البند السابع من المادة الثانية من الميثاق يوضح ذلك تماما ان يقول :

” ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من
 صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه
 المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يحل بتطبيق تدابير القمع
 الواردة في الفصل السابع .

وخلال مداولتنا كلها لهذا البند لا يمكن أن تتناسى هذا المبدأ الأساسي . وفي المناقشة
 العامة التي تمت قبل ذلك ، أشيرت الى هذه المسألة حين قلت أن التفويض الأساسي للأمم المتحدة
 يقتضي تدعيم السلام والحفاظ عليه والأمم المتحدة لا يمكن أن تسمح لنفسها باتخاذ مواقف لا تتفق
 وذلك المثل الأعلى . وكما قلت كذلك فاننا في بحثنا عن السلام فان الأمم المتحدة يجب ألا تسمح
 لنفسها أن تتناسى الحدود التي تفصل بين المواقف المسموح بها وبين المواقف الغير مسموح بها .
 وخلال السنوات اضفت الأمم المتحدة على نفسها سمعة يجب أن نحترمها . وأى عمل يخون هذا
 الأمل سوف يؤدي الى فقد ثقتنا في منظمتنا . والطريق الوحيد لاعادة ثقتنا في منظمتنا هو الالتزام
 بمبادئ الميثاق وأهدافه .

ان وفدى يأسف أسفا شديدا لما جاء في القرار الوارد في الوثيقة A/L.737 لأننا اذا ما سمحنا
 لحكومة في المنفى أن تمثل في هذه القاعة ، كما جاء في الوثيقة A/L.737 ، والتي تطالب اعادة الحقوق
 المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، اننا نرى ان الجمعية العامة اذا ما أقرت
 هذا المشروع تكون قد قامت بعمل غير مشروع . لأننا بهذا نفرض على شعب قيادة ليست من اختياره
 ومعنى هذا اننا نسلب من هذا الشعب حقوق السيادة — وهو في هذه الحالة شعب خمير .

ان امنيتنا الكبرى لشعب خمير ، هو أن يسود السلام والاستقرار في كمبوديا سلام يساهم في
 اقرار الموقف في منطقة جنوب شرق آسيا ، التي تقع فيها ماليزيا أيضا . وقد كنا في هذه المنطقة
 ضحية الحرب والغزو . ومررنا بحرب مدمرة في فيتنام ، وحاليا نمر بحرب أخرى من هذه الحروب

في كمبوديا ، لا تقل عنها تدويرا . ومع ذلك فبالرغم من هذه الحروب المدمرة فاننا نأمل لشعب خمير ولسكان منطقة جنوب شرق آسيا بأسرها السلام والأمن .

سوف أعطي مثلا من شعب لاوس الذي استطاع من خلال جهوده الخاصة دون أى تدخل خارجي ، أن يسوى خلافاته وأن يسود الاستقرار الوطني في بلاده وفقا لرغباته وامنياته . ويرى وفدى أنه اذا كان شعب لاوس قد استطاع أن يصل الى السلام في بلاده ، نان شعب كمبوديا يجب أن يسمح له وتتاح له الفرصة للوصول الى السلام في بلاده دون أى تدخل خارجي . ولذلك يجب أن نشجعه بكل ما نستطيع حتى يسوى مشكلته الوطنية بطريقة سلمية ووفقا لرغباته وتطلعاته .

وطالما ظلت مشكلة الحرب والسلام في كمبوديا ، فان جنوب شرق آسيا كله سيظل مهددا بعدم الاستقرار السياسي . ان ماليزيا تعرضت لأخطار التدخل التي أدت في الماضي الى استغلالها عن طريق قوى خارجية . وقد وصلنا بذلك الى أن نعرف أنه لوضع حد لهذا الاستغلال ، فانه يجب على هذه الدول أن تبحث في استبعاد المنطقة من أن تكون مجالا للتدخل الخارجي .

وكأعضاء في منظمة جنوب شرق آسيا - اندونيسيا ، والفلبين ، وسنغافورة ، وتايلاند ، وماليزيا ، فان ماليزيا تحاول أن تجعل من منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلام ، وحرية ، وحياد ، متحررة من أى شكل من أشكال التدخل الخارجي . ونحن نعتقد أن الاقلال من التدخل الخارجي في هذه المنطقة سوف يساهم في اقرار السلام ، والاستقرار والتقدم في هذه المنطقة . ونحن نعتقد كذلك انه من خلال السلام والاستقرار فانه يمكن خلق الظروف وسوف تتاح الفرصة لشعب خمير كسي يحل مشكلته سلميا ويطور بلده ويحقق التقدم الاقتصادي .

ولهذه الأسباب الرئيسية فاننا مقتنعون تماما - وهو اقتناع يشاركنا فيه كل بلدان المنطقة - ان شعب خمير يجب أن تتاح له الفرصة لحل مشكلته سلميا دون أى تدخل خارجي . ولهذه الأسباب الأساسية كذلك ، فان وفدى يؤيد تماما وقد قدم بالفعل قرارا الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 - الذى قدمه سفير تايلاند الى هذه القاعة .

واننا مقتنعون اننا اذا ما فرضنا قيادة معينة وحكومة معينة فان ذلك يحل المشكلة ولن يوضع حدا للمأساة التي يعيشها شعب خمير . بل انه سوف يوسع من ابعاد هذه المأساة وسوف يطيل من آلام شعب خمير .

ومع ذلك ، فان من بيننا من يريدون أن يجمعوا حكومة في المنفى تمثل في هذه القاعة ،
وأن يفرضوا قيادة وطنية على شعب من شعوب دولة عضو . ويبدو غريبا في نظر وفد أنه يوجد من
بيننا من يظن أن فرض قيادة على شعب خمير سوف يضع حدا للنزاع في كمبوديا وهي وفود بعيدة
عن منطقتنا ولذلك لا تتأثر مباشرة بالأحداث الخطيرة التي تقع في كمبوديا .

وأني أود أن أقول للجمعية العامة أن أي قرار يمكن أن يتخذ هنا لا يمكن أن يسمح لنفسه بأن يتجاهل المبدأ الأساسي ألا وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو ، ولا يمكن أن يسمح لنفسه كذلك بأن يقوم بأى عمل يمكن أن يؤثر على قرار شعب خمير نفسه ، ويمكن أن يطيل من آلامه ،

إن الأمم المتحدة كهيئة خصصت نفسها لتحقيق المثل العليا وتدعيم السلام والحفاظ على حقوق السيادة والحرية لأعضائها ، لا يمكن أن تتجاهل هذا ولكن يجب عليها أن تلتزم دائماً بأهداف ومبادئ ميثاقها ، وعلى ذلك فيجب عليها أن تعمل وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاقها ، وأن تشجع الأطراف المتنازعة والمعنية مباشرة في هذا النزاع بأن تتفاوض لحل هذه المشكلة سلمياً ، وذلك ما جاء في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 إن حسن النية متوفر بالفعل لدى جمهورية خمير ، وذلك وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فهي تعرض المفاوضة دون أى شروط مسبقة مع الأطراف المتنازعة ، ولكن للأسف فإن هذه العروض قد رفضت من الجانب الآخر ، وهل رفض هذه العروض جاء نتيجة لأن الحكومة في المنفى ، وهي تعرف أنها لا تحظى بولاء شعب كمبوديا ولا تسيطر على جانب كبير من هذا الأقليم ، تدرك أنها لا يمكن أن تأمل في طلب أية مفاوضات في هذا الصدد ، وإذا ما كان ذلك خطأ فإن وفدى يرى أنه من الغريب أن حكومة تنادى بالسلام ترفض عروض للسلام ، والأمم المتحدة كهيئة خصصت نفسها للحفاظ على السلام لا يمكن أن تتجاهل مسؤولياتها ، بل يجب أن تشجع الأطراف المعنية في هذا النزاع على أن تتفاوض للتوصل إلى حل سلمي لمشكلتهم .

إذا ما كانت الأمم المتحدة هي كما يعتقد وفد بلادي ، فإنها يجب أن تعرب عن رغبتها في عودة السلام إلى كمبوديا ، وأن تساعد شعب خمير في بحثه عن حل سلمي لمشكلته ، ووضع حد لآلامه ، ولذلك فإن وفدى يأمل في أن الجمعية العامة سوف تعمل وفق ذلك وأن القرار الذى سوف تتخذه سيكون متفقاً مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ، وقبل كل شيء أن يأخذوا في اعتبارهم حقوق السيادة لشعب خمير .

السيد بانيا (لاوس) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدى يضم صوته الى التحية التي وجهت الى الرجل الحكيم والى الدبلوماسي المقدر والى البوذي المستنير السيد أوثانت السكرتير الثالث لمنظمتنا ، الذى انطفاً نور حياته بعد حياة عطية مرموقة في خدمة منظمتنا وفي خدمة المجتمع الدولي كله . ان وفدى يجدد تعازيد الصادقة لأسرة الفقيد ولوفد بورما ولحكومة الجمهورية الاشتراكية لبورما .

ان كمبوديا تحتل مكانة بل ومكانة فريدة في قلب شعب لاوس ، ومثله في ذلك، مثل حكومة لاوس لا يستطيع أن يظل مكتوف الأيدي أمام الأحداث التي تجرى في كمبوديا ، ان هذه الأحداث الأليمة بكل ما يرتبط بها من معاناة وتدمير ، والتي يتعرض لها الشعب الخميري وتهزه الهياكل التنظيمية والتقليدية لجارنا ، ان كل هذه الآلام يشعر بها شعب لاوس كما لو كان هو المصاب بها مباشرة . وان ذلك ليس أمراً مدهشاً وكل منا يدركه بيسر تام ، فشعب خمير وشعب لاوس ، جيران جغرافيا ، ولغة الخميرية واللغة اللاوسية لغتين مقاربتين بسبب المناخ اللذان ينهلان منها ، كما أن نفس الثقافة المستوحاة من البوذية وهي دين الدولة ، نجدها أيضا في كل من كمبوديا كما في لاوس .

واذا قلب المرء صفحات التاريخ ، فانه عثا ما يجد أمثلة للنزاع والعداء بين الشعبين الخميري واللاوسي ، بل على العكس من ذلك يجد أمثلة كثيرة حيث تعاون فيها الشعب الخميري وشعب لاوس في مواجهة الصعوبات نظرا لطبيعة الشعبين أو لأية أسباب أخرى . وعلى هذا فان العلاقات بين شعبي لاوس وخمير قد تطورت بأفضل صورة ممكنة حتى الآن لأنها تترجم علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وعلى التعاطف المتبادل الذى تسهم فيه نقاط التقاء كثيرة، وكذا على الاحترام الدقيق لقواعد حسن الجوار .

اذا كنت أعني عناية خاصة بسرد العلاقات الجديدة التي تربط كمبوديا ببلادي فان ذلك بفرض محدد وهو أن أوضح اننا في هذه المناقشة الحالية نتحدث كاصدقاء للشعب الكمبودي وكجيران مباشرين له ، وانطلاقا من هذا فاننا نرى أننا في وضع يمكننا من الاعراب عن آراء موضوعية ومجردة من أية اعتبارات أنانية .

وهناك شيء أود أن أشير اليه في بداية الأمر ، ففي الوقت الذي نعكف فيه على دراسة القضية الكمبودية فإن كلاً منا ليدرك أن المعارك في ميدان القتال لا بد من أن تتخذ أبعاداً جديدة ، ولا بد من أن تصبح أكثر مرارة وأكثر دموية ، لأن كل طرف من الأطراف يرى أنه من الضروري احراز نجاحات في ميدان القتال من أجل التأثير على مجرى ونهاية هذه المداولات .

ان الأصداء التي ترددها الصحافة تؤكد ذلك للأسف الشديد . ومن العسير ألا نقرر أن هذا الحوار الذي طلب وأجرى بهدف الأسهم في اقرار السلام واحداث المصالحة في كمبوديا ، يسفر الآن عن نتائج عكسية . فكلما تكثفت المعارك ، فان معاناة شعب خمير تصبح أكثر ضراوة وأكثر ضخامة . ومن المتوقع بالفعل أنه أيا كان القرار الذي سوف تتخذه جمعيتنا العامة هذه ، فانه سوف يقوى دون شك من موقف الطرفين الكمبوديين في صراعهما وسوف يوسع الهوة التي تفصل بينهما ويجعل من الصعوبة المصالحة التي يرجو كل منا أن تكون قريبة .

ومن ثم فاني أود أن أقول على الفور ، باسم حكومتي ، بأننا لن نقوم بالاختيار الذي يتطلبه هذا الحوار . اننا أصدقاء للشعب الخميري كله . وليس من المتصور بالنسبة لنا أن يكون هناك منتصرون ومهزومون داخل شعب واحد وداخل أمة واحدة ، وذلك ، له مبرراته أولا من الناحية العاطفية ، ومن الناحية السياسية أيضا ان حكومة اتحاد لاوس تضع على رأس مبادئها الأساسية مبدأ الحياد ، ووفقا لمبدأ الحياد الذي يشكل أساس سياستنا الخارجية ، فاننا نرفض الاختيار بين الأطراف الكمبودية . منذ أكثر من ٢٠ عاما ولاوس تتبع دون ما تردد طريق الحياد . ان اسم رئيس وزرائنا الأمير سوفانا فوما ، قد اقترن بهذه السياسة ، واليوم فان كل شعبنا يشعر له بالامتنان لأنه ناضل بصمود في خارج البلاد وفي داخلها من أجل نصرة هذا المفهوم الذي تكشف أنه أحسن المفاهيم بالنسبة لموقف لاوس وأنه يستجيب لمزاج وآمال شعب لاوس . ان شعب لاوس بوذي وأن التاريخ لم يسجل أوجه اتجاهه الى العدوانية أو الى توقيع أحلاف من أجل اثاره الاضطرابات .

وخلال كل نزاع للهند الصينية فان لاوس رفضت دائما أن تنحاز الى هذا الطرف أو ذاك ، ورفضت اقامة القواعد العسكرية ، بالرغم من كافة الضغوط التي تتصورها لخدمة هؤلاء ضد أولئك . ان لاوس تدرك تماما بسبب موقفها الجغرافي ، أنها تقع في ملتقى عالمين يتواجهان بسبب مفاهيمهما السياسية والاقتصادية ، أو بسبب أساليب حياتهما وحكمهما . وأمام مثل هذه الظروف ، فان لاوس اختارت الحياد حتى لا تثير عدم ثقة أولاء أو عداء أولئك . ان شعب لاوس يتمسك تمسكا عميقا بالحياد وحتى لا يجهل أحد ذلك فانه قد نص عليه صراحة في ميثاقه الأعلى واعني به الدستور . ولقد ورد ذكر ذلك أيضا في اتفاق فينتيان الذي كرس نهاية الأعمال الحربية في لاوس ويمكن من قيام حكومة مؤقتة للاتحاد الوطني يرأسها صاحب السمو الأمير سوفانا فوما ، أبو الحياد في لاوس .

ان الحياد الذى تلتزم به لاوس بصورة صارمة يجعل لزاما عليها أن تمتنع عن اتخاذ موقف ضد البلاد الأخرى . وكذلك فانه يمنع عليها أيضا أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان النزاع السائد حاليا في كمبوديا ، هو نزاع بين كمبوديين ، وعلى حد فهمنا فان تلك قضية داخلية . وعلى هذا ، فانه بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وتمشيا مع المبادئ التي نعتز بها وهي الحياد ، يصبح من الواضح أنه ينبغي علينا أن نمتنع عن اصدار أى رأى ، مع الأعراب عن أسفنا للموقف السائد .

انني أود ، قبل أن انتهي من كلمتي ، أن أنهض بواجب ، فاني أود وأنتم تعطوني الكلمة أن أشكر كافة الوفود التي عبرت منذ بضعة أسابيع في المناقشة العامة عن تعاطفها مع بلادى ، ولا سيما رضائها أمام المصالحة الوطنية التي تجسدت في تشكيل حكومة مؤقتة للاتحاد الوطني . ان هناك شيئا من التشابه يدركه كل منا بين الموقف في كمبوديا ، والموقف الذى كان سائدا في لاوس . وفي خلال ربع قرن من الزمان تحاربنا في لاوس متذرعين بأسباب ومبررات عدة . واننا ندرك اليوم ، أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في لاوس ان لم يتفق أهل لاوس فيما بينهم ، مع رفض الدعم الخارجي الذى لا يهدف الى أى شيء الا الى خدمة المصالح الأجنبية في لاوس . ولن يكون من شأن ذلك الا اطالة معاناة شعبنا .

ان ما حدث بالنسبة للاوس يمكن أن يحدث بالنسبة لكمبوديا ، ليس هناك على ما يبدو عقبات صعبة ، أمام مثل هذا الاحتمال ، ويكفي ، ونحن نعتقد في ذلك ، أن نترك الكمبوديين فيمينا بينهم ، وأن يكفوا عن القيام بأى عمل من شأنه أن يثير الاعتقاد بأن هذا الطرف يحظى بتأييد طرف ثالث ضد الطرف الأول ، ولا بد من بذل كافة المساعي من أجل التقريب بين الأطراف المتصارعة ، وأن نوصيهم بالمفاوضات من أجل اقرار السلام والمصالحة كما تم ذلك في لاوس . اننا سوف نكون فخورين لو أن مثلنا المتواضع أمكنه أن يساهم في حل أزمة أسفرت بالفعل عن الكثير من الضحايا وما زالت تسفر عن وقوع كثير من الضحايا حتى يومنا هذا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن ارفع الجلسة فاني أود أن أحيط السادة أعضاء الجمعية بأن ممثل العربية السعودية قدم تعديلات على مشروع القرارين المعروضين علينا. وهما تحت رقم A/L.744 and A/L.745 وسوف يوزعان غدا .

رفعت الجلسة الساعة ٥ . ٨